

التعليم الثانوى والغرض منه

١٩

ولندع التعليم الأولى بعد هذه الإشارات التى قد يراها بعض الناس مسرفة فى الطول ، ونراها نحن مسرفة فى الإيجاز ، بعيدة عن أن تحيط بما ينبغى أن تحيط به من الخواطر والآراء .

لندع هذا التعليم الأولى ولننتقل إلى مرحلة أخرى من مراحل التعليم ، قد عنيينا بها منذ أول هذا القرن عناية متصلة ، ولكنها مختلفة أشد الاختلاف ، مضطربة أعظم الاضطراب ، منتهية إلى نتائج أقل ما توصف به أنها لم تجد على البلاد نفعاً ، ولم تحقق لها أملاً ، ولم تبلغها بما ينبغى لها من الرقى الفكرى المعقول ، وهى مرحلة التعليم الثانوى . وأول ما نلاحظه من أمر هذه المرحلة أنها مختلطة أشد الاختلاط فى نفوس الذين يشرفون على التعليم عندنا ، وفى الحقيقة العملية الواقعة أيضاً . فمتى يبدأ التعليم الثانوى ومتى ينتهى ؟

الجواب على ذلك فى مصر : إن التعليم الثانوى يبدأ بعد الفراغ من التعليم الابتدائى وينتهى حين يظفر الطالب بالشهادة الثانوية .

ولكن التعليم الابتدائى ما هو ، وما عسى أن تكون الصلة بينه وبين التعليم الثانوى من جهة وبينه بين التعليم الأولى من جهة أخرى ؟

سؤال لا بد من الوقوف عنده ، والتفكير فيه ، والانتهاء به إلى جواب مقنع ، يطمئن إليه العقل وتقع به الحاجة الوطنية العامة .

فإذا كان الغرض من التعليم الأولى فى بلد ديمقراطى إنما هو تزويد التلميذ بأيسر حظ من المعرفة يمكنه من أن يعرف نفسه وبيئته ووطنه ليكون عضواً صالحاً فى بيئته الاجتماعية إذا كان الغرض من التعليم الأولى هو إعطاء الفرد مقداراً من العلم لا يستطيع أن يعيش بدونيه فى بلد متحضر ، فإن الغرض من التعليم الثانوى أرقى من هذا جوهرًا ، وأبعد منه مدى ، لأنه يتجاوز بالتلميذ هذا المقدار اليسير الذى لا بد منه إلى مقدار أرقى ربما استطاع الفرد أن يعيش بدونيه ، ولكنه إن فعل كان رجلاً من الدماء ، ضئيل الحظ

من المعرفة ، محدود النصيب من الثقافة ، صالحاً لأدنى مراتب العيش ، عاجزاً عن أن يرقى بنفسه إلى خير من هذه الحال التى قسمت لعامة الناس .

والخطأ كل الخطأ أن ننظر إلى التعليم الثانوى على أنه لون من ألوان الترف ، وفن من فنون المتاع الذى يمكن الاستغناء عنه والاكتفاء بما هو دونه .

فليس التعليم الثانوى ترفاً ولا متاعاً ، بل ليس التعليم العالى ترفاً ولا متاعاً ، بل ليس هناك نوع من التعليم يمكن أن يكون ترفاً أو متاعاً .

وإنما التعليم كله على اختلاف أنواعه وفروعه ضرورة من ضرورات الحياة فى أى أمة متحضرة .

إنما يختلف الأمر بين التعليم الثانوى والتعليم الأولى من حيث إن التعليم الأولى ضرورة بالقياس إلى أفراد الشعب جميعاً ، لا ينبغى أن يقلت منه أحد من أى طبقة من طبقات الشعب مهما تكن ، على حين أن التعليم الثانوى كالتعليم الفنى المتوسط ضرورة لجماعات من الشعب لا لأفراد الشعب كافة ، وعلى حين أن التعليم العالى والتعليم الفنى الخاص ضرورة بالقياس إلى جماعات أخرى أقل من هذه الجماعات عدداً .

فالتعليم الأولى ضرورة لعامة الشعب ، والتعليم الثانوى الفنى المتوسط ضرورة لأوساط الناس . والتعليم العالى الفنى الخاص ضرورة لصفوة الأمة وخلاصتها ولقادة الشعب ومديرى أمره فى فروع الحياة كلها على اختلافها وتباينها .

ويجب ألا يفهم من هذا الترتيب أنى أقصد به إلى ترتيب الطبقات . فأننا أشد الناس بغضاً لنظام الطبقات . وإنما يتفاوت الناس بكفاياتهم وحظوظهم من الثقافة والعلم والقدرة على الخدمة العامة .

فأبواب التعليم على اختلاف فروعها يجب أن تكون مفتوحة للناس على اختلاف منازلهم .

ومن أيسر الأمور وأشدّها ملائمة لطبائع الأشياء فى ظل الديمقراطية أن يرقى أفراد من أشد أبناء الشعب فقراً إلى حيث يصبحون من صفوة الأمة وقادتها ومديرى أمرها . وشؤون مصر تجرى والحمد لله على هذا النظام .

وإذا فالتعليم الثانوى هو المرحلة التى ينتهى إليها الصبى إذا فرغ من التعليم الأولى ، ثم يسلكها إذا أراد أن يتزید من الثقافة الخالصة وينتهى للتعليم العالى أو التعليم الفنى الخاص .

وإذا فأین يقع التعليم الابتدائى بین هذين النوعين من أنواع التعليم ؟ أمو آخر التعليم الأولى ؟ أمو أول التعليم الثانوى ؟ أمو من أجل ذلك صلة بین هاتين المرحلتين من مراحل التعليم ؟

يخيل إلى أن تاريخنا فى هذا العصر الحديث وحده كفىل بالإجابة عن هذه الأسئلة ، ووضع هذا الأمر فى نصابه . فقد أنشئ التعليم الحديث عندنا قبل الاحتلال الانجليزى على نحو منطقي معقول إن صدقتنى الذاكرة ، فأنشئت مدارس يبدأ فيها التلميذ بالأوليات ، ثم يتدرج شيئاً فشيئاً حتى يبلغ التعليم الثانوى ، ثم يمضى فيه حتى ينتهى إلى غايته . أى أنشئت مدارسنا على نظام المدرسة الفرنسية - الليسيه - ثم كان الاحتلال وكان تغيير النظم المصرية على اختلافها ، وكان الغرض من أمر التعليم ورده إلى أيسر حظ ممكن وشقه شطرين : أحدهما هذا التعليم الذى نسميه الابتدائى ، والآخر التعليم الثانوى . وقد اختلفت على هذين النوعين من التعليم خطوب يعرفها الناس ولسنا فى حاجة إلى تفصيلها ، ولم يفكر أولو الأمر فى التعليم الأولى إلا فى عصر متأخر ، ولم يفكروا فى تعميمه إلا حين أريدت مقاومة فكرة الجامعة . ولم يفكروا فى جعله إلزاماً إلا بعد الحرب الكبرى وحين فرضت النهضة الوطنية الأخيرة ذلك فرضاً .

ومعنى هذا كله أن التعليم الابتدائى عندنا أثر من آثار الاحتلال الانجليزى . فهو طارئ على النظام التعليمى الذى أنشأناه أحراراً قبل الاحتلال .

ومعنى ذلك أيضاً أن هذا التعليم الابتدائى شىء مضطرب لا يقع فى هذه المرحلة ولا فى تلك ، ولا يستطيع أن يستقل بنفسه ، وإنما يجب أن يزول من حيث هو وحدة لها نظام مستقل تتوجه إجازة مستقلة ، وأن يندمج فى التعليم الثانوى فيصبح أولى مراحلها بعد أن أصبح التعليم الأولى فرضاً على الدولة ، تذيبه فى جميع طبقات الشعب وتأخذ به المصرين جميعاً بحكم الدستور .

والنتيجة الطبيعية لهذا ، أن يوضع النظام الذى يلائم بين التعليم الأولى والتعليم الثانوى كما نتصوره ونقترحه . فيصبح من حق المصرين أن يرسلوا أبناءهم إلى مدارس التعليم

العام الذى نسميه التعليم الثانوى ، وأن يعفيهم ذلك من إرسال آبائهم إلى مدارس التعليم الأولى الإلزامى ، لأنهم سيجدون فى هذا التعليم العام ما لا بد من أن يتعلمه المصريون جميعًا ، فهو من هذه الجهة يغنى عن التعليم الأولى .

ومن حق الذين يتمون التعليم الأولى إذا بدا لآبائهم ، أو ظهر حسن استعدادهم ، أن يتصلوا بالتعليم العام بحيث يعفون من أوله ، ويأخذونه من وسطه ، ليمضوا مع إخوانهم فيه إليه نهايته .

ولكن هذه النهاية ما هى ؟ يخيل إلى الناس أن الجواب على هذا السؤال أيضًا . بل هو جواب رسمى تلقيه إلينا الدولة بهذه الشهادة الثانوية العامة أو بهذه الشهادة الثانوية الخاصة .

فالتعليم الثانوى الرسمى ينتهى متى ظفر الطالب بالاجازة التى تتيح له دخول الجامعة والمدارس الفنية الخاصة . ولكن واقع الأمر لا يتفق مع هذا النظام . ولابد من أن نغير واقع الأمر هذا لنلائم بين نظمنا وبين منطق الأشياء .

فحامل الشهادة الثانوية يدخل الجامعة لا ليتصل فيها بالتعليم العالى ، بل ليتم تعليمه الثانوى أولاً ، ثم يأخذ فى التعليم العالى بعد ذلك . فالطلاب يصلون إلى الجامعة ولما يبلغوا حظاً معقولاً من الثقافة الثانوية ، ولما يهيأوا تهية حسنة لتلقى الدروس العالية ، والأخذ فى البحث المنتج الخصب . ولابد للكليات من أن تمسكهم سنة فى شىء من التعليم هو بالتعليم الثانوى أشبه وإليه أقرب . وحقه أن يكون فى المدارس الثانوية لا فى الكليات .

فأنت ترى أنا لسنا غلاة ولا مسرفين ، ولسنا عابثين ولا مازحين ، إن قلنا إن مصر لا تعرف للتعليم الثانوى بدءاً ولا نهاية .

تبدؤه بعد الشهادة الابتدائية وحقه أن يبدأ قبلها ، وتختمه بالشهادة الثانوية وحقه أن يختم بعدها .

والخير كل الخير أن تؤخذ من كليات الجامعة سنة تضاف إلى التعليم الثانوى ، وأن يضم إليه التعليم القلق الذى نسميه ابتدائياً . فيتحقق من هذا كله شطر من الحياة التعليمية للصبية والشبان يتألف من عشر سنين هى التى نخصصها للتعليم العام ، وهى التى يستطيع

الشباب بعدها أن يدخل الجامعة ، أو المدارس الفنية الخاصة ، أو أن يلتحق لنفسه ما أحب وما استطاع من سبل العيش .

وإذا فلابد من أن يعاد النظر في برامج التعليم العام من هذه الناحية الخاصة ، فنأخذ على أنه وحدة لا تنقسم ولا يتفصل بعضها عن بعض . أولها البدء بتعلم الكتابة والقراءة وآخرها الظفر بالشهادة الثانوية ، وفيما بين ذلك البدء وهذه الغاية تقسم البرامج والمناهج تقسيمًا يعتمد على ما توصى به علوم التربية من مراعاة طاقة الصبي واستعداده ونموه الجسمي وتطوره العقلي والخلقي أيضًا .

مُشْكِلَاتُ التَّعْلِيمِ الْعَامِّ

٢٠

ولكن هذا التعليم العام كما نتصوره يثير طائفة من المشكلات لابد من أن نقف عندها ، ونفكر فيها ، ونلتمس لها ما ييسر من الحل .

فإلى من يتجه هذا التعليم ؟ أيتجه إلى المصريين جميعاً فيستطيع كل منهم أن يرسل أبنائه إليه إن أراد ، لا يحول بينه وبين ذلك حائل ولا تقوم دونه عقبة ؟ أم هو يتجه إلى طائفة بعينها من المصريين لا يجوز لأحد غيرها أن يطمع فيه ، أو أن يطمح إليه ؟ وما عسى أن تكون هذه الطائفة ؟ وبماذا يمكن أن تمتاز من بقية المصريين ؟

ولنجهتد في أن نسلك إلى الجواب عن هذا السؤال طريقاً منحرفاً بعض الشيء فقد يكون ذلك أسير وأدنى إلى الغاية . فهذا التعليم يمتاز من التعليم الأولى الإلزامى فى جوهره وطبيعته كما يمتاز منه فى المدة المقسومة له من حياة المتعلم ، وكما يمتاز منه فى الغاية التى ينتهى إليها .

فليس الغرض منه تزويد الفرد بما لابد منه ليعيش فى أمة متحضرة ، ولكنه يتجاوز هذا الغرض إلى شيء أرقى من ذلك وأسمى . فهو يرتقى فى الثقافة إلى حيث يبلغ المعرفة من حيث هى ، وإلى حيث يقصد به إلى توسيع العقل وتغذيته بألوان مختلفة من العلم الإنسانى قد لا يحتاج إليها الفرد من عامة الناس .

فليس من الضروري أن يعرف أبناء الشعب جميعاً مقداراً متوسطاً من الطبيعة والرياضة والكيمياء وعلوم الحياة ، وليس من الضروري أن يعرف أبناء الشعب جميعاً مقداراً متوسطاً من تاريخ أوربا وأمريكا ، وليس من الضروري أن يعرف أبناء الشعب جميعاً لغة أجنبية أو لغتين أجنبيتين ، بل تستطيع كثرة الشعب أن تعيش عيشتها الهادئة اليومية بغير هذه الألوان من العلم . وإذا فطبيعة هذا التعليم العام مخالفة لطبيعة ذلك التعليم الأولى الإلزامى الذى يجب أن يشارك فيه المصريون جميعاً .

وهذا التعليم العام يهوى الطلاب لتعليم آخر أرقى منه ، هو التعليم الجامعى أو التعليم الفنى العالى . فهو إذاً ينتهى بهم إلى غاية مخالفة للغاية التى يقصد إليها التعليم الأولى .

وينشأ عن امتياز هذا التعليم فى طبيعته وفى غايته أن تتكلف الدولة له جهوداً أشق وأعنف ، ونفقات أكثر وأضخم مما تتكلف للتعليم الأولى . فتهيئة المعلم للتعليم العام أدق ، وأشد تعقيداً ، وأكثر نفقة ، من تهيئة المعلم للتعليم الأولى . وإنشاء المدرسة العامة أعسر من إنشاء المدرسة الأولية ، فهى تحتاج إلى المعامل المختلفة ، وهى تحتاج إلى عدد من المعلمين لا تحتاج إلى مثله المدرسة الأولية . وعمل هؤلاء المعلمين فيها أشق وأدق ، كما أن إعدادهم لهذا العمل كان أشق وأدق . فهم قد بذلوا فى الاستعداد لهذا العمل جهوداً طويلة شاقة ، وبذلت الدولة فى إعدادهم له جهوداً ليست أقل منها مشقة ودقة . وهم قد أنفقوا فى هذا الاستعداد مالا كثيراً ، وأنفقت الدولة فى هذا الاعداد مالا كثيراً أيضاً .

فواضح جداً أن ميزانية الدولة لا تستطيع أن تنهض وحدها بنفقات هذا التعليم العام ، وأن الأسر التى ترسل أبنائها إليه لابد من أن تحتمل شيئاً من هذه النفقات .

وإذاً فلن يكون هذا التعليم العام إلزامياً لأنه لا يتجه ، ولا يستطيع أن يتجه ، ولا ينبغي أن يتجه ، إلى أبناء الشعب جميعاً ، ومادام هذا التعليم ليس إلزامياً فلن يقدم إلى التلاميذ مجاناً .

وإذاً فسيكون مقصوراً على الذين يستطيعون أن يؤدوا أجره من أبناء الشعب ، أى على أبناء الطبقات الوسطى والطبقات الغنية ، ولن تكون الديمقراطية منصبة ولا ملائمة بين ما تستطيع وبين ما يجب عليها ، إن مشى مع هذا المنطق الدقيق إلى أبعد أماده ، فلم تقدم هذا التعليم إلا للقادرين على أن يؤدوا أجره . ذلك أن هناك منطقاً آخر ليس أقل دقة ولا صدقاً من هذا المنطق الذى عرضناه . فمن حق الفقراء أن يتعلموا ، ومن حقهم أن يطمعوا فى أكثر مما يعطيهم التعليم الأولى ، ومن حقهم أن يطمحوا إلى التعليم العام وإلى التعليم العالى .

ذلك حقهم من جهة ، وفيه مصلحة الأمة من جهة أخرى ، وفيه تحقيق الديمقراطية نفسها من جهة ثالثة . فحرمان الفقراء لأنهم فقراء أن يتعلموا ، وأن يرقوا ، وأن يصلحوا أحوالهم ، وأن يطمحوا إلى الكمال ، تقرير لنظام الطبقات ، وإيمان بسلطان المال وعبادة لهذا السلطان ، وفناء فيه . وليس هذا كله من الديمقراطية الصحيحة فى شيء .

فلا بد إذاً من أن تحل هذه المشكلة حلاً معقولاً ، يلائم طاقة الدولة ويلائم حق الفقراء فى الرقى . وهذا الحل هو الذى وجدته الديمقراطيات المعتدلة منذ زمن بعيد ، وهو أن تأخذ من القادرين أجر هذا التعليم ، وأن تحط ثقله عن العاجزين عن أدائه .

ولكن هذا الحل كما نعرضه الآن يظهر يسيراً وهو فى حقيقة الأمر لا يخلو من عسر وتعقيد . فالقادرون على أن يؤدوا أجر التعليم تختلف حظوظهم من هذه القدرة . فممنهم الأغنياء الذين لا يحسون هذا الأجر إذا أدوه ، ومنهم الموسرون الذين يحسون هذا الأجر ولكنهم يستطيعونه ، ومنهم العاملون الذين لا يستطيعونه إلا فى شىء من المشقة والجهد ، يختلف قوة وضعفاً باختلاف أعمالهم وما تغل عليها من الدخل ، وما يحتملون من الواجبات والتكاليف والعاجزون عن أداء هذا الأجر لا ينبغي أن يطمعوا جميعاً فى إرسال أبنائهم إلى هذا التعليم بحجة أن لهم على الديمقراطية أن تعلم أبنائهم وتمهد لهم سبل الرقى .

وإذاً فلا بد من أن ينظم قبول أبناء العاجزين فى مدارس التعليم العام ، فلا يقبل منهم إلا الذين يثبت استعدادهم الجيد للانتفاع بهذا التعليم . وإنما يكون ذلك بالمسابقات التى تعقد لهم فى أثناء التعليم الأولى أو آخره ، على أن تكون هذه المسابقات دقيقة نقية مبرأة من العبث والمحاباة .

والشر كل الشر أن تترك المجانية فوضى ، وأن يقبل أبناء المعسرين بغير نظام ، يكتفى فى قبولهم بشهادة هذا ، وتزكية ذاك ، وتوسط هذا العظيم ورجاء ذلك الكبير . فكل هذا أحرى أن يدفع الدولة إلى الظلم ، وما يستتبعه الظلم من فساد الخلق ، وإحراج الصدور ، وإضاعة ثقة الشعب بعدل السلطان ، وحمل الناس على ألا يؤمنوا بالقانون ، ولا يراعوا له حرمة ولا ينظروا إليه نظرة الجد والاطمئنان .

ولابد من أن تتخذ المسابقات الدقيقة النقية وسيلة لإنصاف القادرين حين يجدون المشقة فى أداء ما يطلب إليهم من أجر . فلا تمنح المجانية للغنى ولا للموسر ، ولا تمنح لمن لا يجد جهداً ، ولا يجد إلا جهداً يسيراً فى الإنفاق على تعليم أبنائه . فإذا بلغنا الذين يطبقون هذا الاتفاق فى مشقة وجهد أجرينا بينهم الانصاف من طريق المسابقات ، فأعفينا بعضهم من الأجر كله ، وأعفينا بعضهم الآخر من بعض هذا الأجر ، وأدرنا هذا الإعفاء نفسه مع قدرتهم على الإنفاق وجوداً وعندما كما يقول الفقهاء . فقد يعسر الرجل اليوم ويوسر غداً ، وقد يستطيع هذا العام ويعجز فى العام الذى يليه .

والخلاصة لهذا كله أن التعليم العام يجب أن يكون متاحاً للناس جميعاً إذا استطاعوا أن يؤدوا أجره ، فإن عجزوا عن ذلك مكثوا من تعليم أبنائهم بشرط أن يكونوا أهلاً للانتفاع به . وأنا أرفض أشد الرفض وأعنفه أن يقصر هذا التعليم على طبقة من الناس دون طبقة ، أو أن يباح للناس جميعاً في القانون ثم تخلق المصاعب العملية أمام الفقراء والمعدمين لتضطرهم إلى الاكتفاء بالتعليم الأولى ، وتفرض عليهم الجهل وقد كانوا يستطيعون أن يتعلموا ، وتلزمهم الخمول وقد كانوا يستطيعون أن يبنوها .

ويجب أن يستقر في نفوسنا أن الغنى واليسار ليسا مزية أساسية في طبيعة الأغنياء والموسرين تمنحهم من الحقوق ما يحظر على غيرهم من الناس ، وأن الفقر والاعدام ليسا عيباً أساسياً في طبيعة الفقراء والمعدمين يحرمهم من الحقوق ما يباح لغيرهم من الناس . وإنما الفقر والغنى عرضان من أعراض الدنيا لا ينبغي أن يكون لهما أثر في تحقيق العدل والمساواة بين الناس . وإذا احتاج الوطن إلى أن يذود أبنائه عنه غارة العدو ، فلن يختص الأغنياء بشرف هذا الدفاع ، ولعل حظ الفقراء من هذا الشرف أن يكون أعظم من حظ الأغنياء ، ولعل الأغنياء أن يشتروا بالمال سلامة أبنائهم وإعفاءهم من الجندية . فأيهما ينبغي أن يكون أثر إلى الدولة : من يبذل في سبيل الدفاع عن الوطن دراهم ودنانير أم من يزهق في سبيل هذا الدفاع نفسه ، ويريق دمه ، ويعرض أهله وأبنائه للبؤس والضنك وسوء الحال ؟

وقد أحسنت بعض الديمقراطيات الحديثة إحساساً قوياً حق الفقراء في هذا التعليم العام ، فجعلت أجره يسيراً جداً ، ثم مضت في تيسيره قدماً حتى أباحت للناس جميعاً ، وقدمته إليهم بغير أجر .

وأنا أشير بذلك إلى فرنسا التي جعلت تعميم المجانية في التعليم العام حتى فتحت أبوابه لجميع الذين فتحت لهم أبواب التعليم الأولى ، إلا أنهم لا يدفعون إليه كما يدفعون إلى التعليم الأولى بقوة القانون .

وهذا المسلك الذي سلكته الديمقراطية الفرنسية ملائم للحق وملائم لما ينبغي من البر بالفقراء ، ولكنه لا يخلو من إسراف . فقد أخذت فرنسا نفسها تحسه وتشكو منه . فتكاليف الدولة أثقل من أن تسمح بهذا السخاء ، ولا سيما في هذه الأيام التي جنت

فيها الإنسانية المتحضرة ، وأخذت تنفق في سبيل الحرب ، طوعاً أو كرهاً ، أموالاً لا نستطيع أن نتصورها إلا في كثير من الجهد والعناء .

وقد أخذت فرنسا تحس ضرراً آخر لهذه الإباحة المطلقة يأتي من اندفاع الناس إلى هذا التعليم بغير حساب ، ومن إقبال كثير من الأسر على إرسال أبنائها إلى مدارسها ، دون أن تتبين حسن استعدادهم لتلقى هذا التعليم ، والانتفاع به ، والنجاح فيه .

ومهما يكن من شيء فإن ديمقراطيتنا الناشئة لم تبلغ بعد من الرقي والاسماح^(١) والتسلط على قلوب الناس ، أن تنتظر منها تقديم هذا التعليم العام بغير أجر . ولكن لا أقل من أن تكون سخية به ، جادة في نشره ، حسنة الاستعداد لتمكين الفقراء منه ، إذا ثبت أنهم أهل للمضى فيه .

(١) بل يظهر أنها بلغت منهما خطأ ما فقد وافق البرلمان على ما طلبه معالي الأستاذ أحمد نجيب الهلال باشا من جعل التعليم الابتدائي كله بغير أجر سواء أكان المتعلمون فقراء أم أغنياء . وكل شيء يدل على أن هذا الإسماع سيشمل التعليم الثانوي شيئاً فشيئاً لأن ظروف الحرب دفعت الديمقراطية الكبرى إلى الطريق التي سلكتها فرنسا من قبل فأصبح التعليم العام كله بالمجان ومصر سالكة هذه الطريق من غير شك .

هَلْ هُنَاكَ خَطَرٌ مِّنَ التَّوَسُّعِ فِي التَّعْلِيمِ الْعَامِّ

٢١

على أن بين المصريين الذين يفكرون في شؤون التعليم قوما يكرهون التوسع في التعليم العام ، والتوسع في التعليم العالي ، لأسباب أخرى غير الغنى والفقير ، وغير اليسار والاعمار ، وغير التفكير في نظام الطبقات . فقد يقولون : إن التوسع في هذا التعليم العام منته بطبيعة الحال إلى نتائج خطيرة يظهر أننا لا نقدر خطورتها كما ينبغي .

فهؤلاء الشبان الذين يقبلون في المدارس والكلليات بغير حساب ، ثم يخرجون منها وقد ظفروا بالاجازات والدرجات ، ما عسى أن تصنع بهم الدولة ؟ إن مناصبها محدودة لا تزداد إلا في ببطء شديد جدا ، وفي فترات متقطعة . وهؤلاء الشبان يكثرون ، ويضخم عددهم في كل عام ، وهم لا يقبلون على الأعمال الحرة .

والأعمال الحرة نفسها محدودة ، وتوشك أن تضيق بهؤلاء الشبان إذا اطراد توسع الدولة في نشر التعليم العام .

فأمر هؤلاء الشباب صائر إذا إلى البطالة ، والبطالة منتجة للقلق ، ثم إلى السخط ، ثم إلى اضطراب النظام الاجتماعي ، ثم إلى هذه العواقب التي قد لا نتصورها الآن ، ولكنها شديدة الخطر على كل حال .

وإذا فنبغي أن تقتصد الدولة في التعليم العام ، وألا تقبل الشبان في المدارس ولا تخرجهم منها إلا بمقدار يلائم حاجتها وحاجة الأعمال الحرة إلى العاملين . ومعنى هذا أن مصر يجب أن تتخذ الجهل أساساً من أسس سياستها القومية ، وألا تزيل هذا الجهل إلا عن عدد ضئيل جداً من أبنائها في كل عام ، وأن تمسك الكثرة من أبنائها في الغفلة والغباء ، وفي الخمود والخمول ، وفي الضعة والانحطاط . ومعنى ذلك أيضا أن مصر التي أعفاها الله من نظام الطبقات يجب أن تخلق هذا النظام خلقاً ، وتفرضه على نفسها فرضاً ، وأن تكون لنفسها أرستقراطية ثقافية تحتكر القيادة والسيادة وأمور الحكم ، وتسلط على هذه الكثرة الضخمة الجاهلة الغافلة ، تسلط القوى على الضعيف ، وتحكم فيها تحكم السيد في العبد .

ومعنى ذلك أيضاً أن مصر التى ارتضت لنفسها النظام الديمقراطى ، والحكم الدستورى ، والحياة النيابية التى تقوم على الانتخاب العام المباشر ، يجب أن تختار بين اثنتين : فأما أن تعدل عن الديمقراطية إلى حكم القلة ، فتلقى الانتخاب العام المباشر ، وتقتصر الحقوق السياسية على هذه الطائفة الضئيلة طائفة المعلمين الممتازين ، وإما أن تبقى الديمقراطية والدستور والحياة النيابية والانتخاب العام المباشر على أن تكون هذه الأشياء كلها مظاهر لا تدل على شيء ، وصوراً لا تصور شيئاً ، وألفاظاً لا غناء فيها .

فالديمقراطية لا تتفق مع الجهل إلا أن تقوم على الكذب والخداع . والحياة النيابية لا تفق مع الجهل إلا أن تكون عبثاً وتضليلاً .

إن الذين يريدون أن تصير أمور الشعب إلى الشعب يريدون بطبيعة الحال أن يثقف الشعب حتى يرشد ، وحتى يأخذ أموره بحزم قوة ، ويصرفها عن فهم وبصيرة ، وحتى يصبح بمأمن من تضليل المضللين له ، وتغفل المتغفلين إياه ، لا يستجيب لكل ناعق ، ولا ينخدع لكل مخادع ولا يدفع إلى الشر كلما أريد دفعه إلى الشر ، ولا يتخذ أداة لتحقيق أغراض الطامعين وإرضاء شهوات الساسة ، الذين كثيراً ما يتخذون الشعب الجاهل الغافل مطية إلى كثير من الجرائم والآثام .

ولست أدري أخطئ أنا أم مصيب . ولكنى لا أكاد أتصور رجلاً يؤمن بالديمقراطية والدستور ، ويحرص على الحياة النيابية الصحيحة وما تستلزمه من الانتخاب العام المباشر ، ثم يجمع فى قلب واحد وعقل واحد بين هذا الحرص وذلك الايمان وبين الرغبة فى تضيق التعليم العام وقصره على فريق من المصريين دون فريق ! فهذان أمران لا يجتمعان فى قلب واحد . ولا يتفقان فى عقل واحد ، وإنما هما مذهبان مختلفان أشد الاختلاف فى تصور الشعب وتقديره ، وتقدير ما له من حق وما عليه من واجب .

فأما أن تصور الشعب على أنه سيد نفسه ، وعلى أنه مصدر السلطات جميعاً ، كما نقرر ذلك فى دستورنا المصرى ، وإذا فلا ينبغى للقانون أن يفرق بين أبناء الشعب ، وأن يبيح لبعضهم من أسباب الرقى ووسائل الامتياز والطموح إلى الكمال ما يحظره على بعضهم الآخر .

وأما أن نتصور الشعب على أنه كثرة ضخمة ، جاهلة غافلة ، وخاضعة خائفة ، تسودها طبقة ضئيلة جداً من هؤلاء الممتازين بالدم والنسب ، أو بالثروة والغنى ، أو بالثقافة

والذكاء . وإذاً فيجب ألا نخدع أنفسنا ، وألا نخدع الناس ، وألا نترك الدستور المصرى كما هو يقرر المساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات ويقرر أن الأمة مصدر السلطات .

فالسُّلطات لا تصدر عن الجهل ، ولا عن الغفلة ، ولا عن الغباء ، والسلطات لا تصدر عن الرق ، ولا عن الذلة ولا عن الخنوع ، وإنما تصدر السلطات عن النفوس المثقفة المهذبة ، الكريمة العزيرة ، التى تعرف ما لها فتحصر على الاستمتاع به ، وتعرف ما عليها فتحصر على أدائه والنهوض به ، وإنه لمن المضحك حقاً أن يقال إن الشعب مصدر السلطات ، وأن يظن أن هذا الكلام يدل على شىء فى بلد كثرته جاهلة غافلة ، وقلته ذكية مثقفة . هذا مضحك حقاً ! فمن الذى يصدق أن الرجل المثقف المهذب الذى أخذ من العلم ما استطاع ، وبلغ من الرقى العقلى ما أراد ! ثم نهض بالأعمال العامة فى الحكومة أو فى البرلمان ، من الذى يصدق أن هذا الرجل المثقف الممتاز يؤمن فيما بينه وبين نفسه بأنه يستمد سلطانه الذى يصرف به الأمور العامة من هذا الشعب الجاهل الغافل الذليل ، وبأنه مسؤول حقاً أمام هذا الشعب ، يؤدى إليه حساباً دقيقاً عما عمل فى أثناء الحكم أو فى أثناء النيابة البرلمانية !

كلا ! إن هذا الرجل بين اثنتين فإما أن يكون طيب القلب كريم النفس رضى الخلق ، رقيق الحس ، حى الضمير ، وإذاً فسيؤثر العدل والنصح للشعب فى سيرته حاكماً أو نائباً ، لا لأنه يؤمن بالشعب أو يحسب له حساباً ، أو يرجو له وقاراً ، بل لأنه يؤمن بالعدل فى نفسه ، ويريد الخير لنفسه ، ويخشى الله فيما يأتى وما يدع ، ويكره أن يخلو إلى ضميره فلا يطمئن حين يحاسبه هذا الضمير .

وهذا الرجل نادر ، نتصوره ونحب أن نتصوره ، ولكن الإنسانية لا تنظر به إلا قليلاً بل أقل من القليل ، وإما أن يكون رجلاً وصولياً يحب نفسه ويؤثرها بالخير ، ويخضع عقله وقلبه وضميره وملكاته كلها لارضاء شهواته وتحقيق أغراضه ، وإذا فسيستبد إن وجد القوة ، وسيظلم إن مدت له أسباب الظلم ، وسيطغى إن هيئت له وسائل الطغيان ، فإذا لم تنهض له القوة ولم تمتد له الأسباب ، ولم تنح له الوسائل فسيستبد وسيظلم وسيطغى ! ولكنه يصطنع الخداع والتضليل ، ويعبث بالعقول والألباب ، ويخيل إلى الشعب أنه مؤمن به ، مدعن له ، ذائد عنه ، مدافع عن حقه . وهو فى ذلك كله لاعب بالشعب والشعب غافل عن لعبه ، لأنه لم يتقف ، ولم يعلم ، ولم يهياً لحاسبة الحكام والنواب .

كل هذا ينتهى بنا إلى أن الديمقراطية الصحيحة إذا فرضت المساواة بين أبناء الشعب فى الحقوق والواجبات فهى لا تقبل أن يفرق بينهم فى حرية التعليم ، وأن يقصر لون من ألوان هذا التعليم على جماعة من أبناء الشعب ، يخرج منهم القادة والسادة والمديرون . ومن الحق أن مشكلة البطالة عظيمة الخطر ، وأنها أعظم خطرا مما نظن إلى الآن ، ولاسيما حين يضطر إليها الشباب الذين أتموا دروسهم فى المدارس الثانوية أو فى الجامعة . هذه المشكلة خطر على الأخلاق ، وهى خطر على النظام الاجتماعى نفسه ، لأنها تدفع الشباب الذين لا يجدون عملا يكسبون منه القوت إلى كثير من الآثام والموبقات ، ولأنها تذيب السخط فى نفوس الشباب وتدفعهم إلى بغض النظام الاجتماعى والضيق به ثم إلى إنكاره والخروج عليه .

كل هذا خطر لاشك فيه . ولكنه لا يعالج بتضييق التعليم ، ولا بإنشاء نظام الطبقات ، ولا باحتكار العلم لطائفة قليلة وفرض الجهل على كثرة الشعب . وإنما يعالج باصلاح النظام الاجتماعى نفسه ، وجعله قادرا على أن يتيح لأبناء الوطن جميعا أن يعيشوا على أرض الوطن ، وأن يعيشوا من كدهم وجدهم وعملهم ، لا أن يعيش بعضهم على حساب بعض ، ولا أن يتكلف بعضهم الجد والكد وألوان العناء لينعم بعضهم الآخر بالبطالة والكسل والفراغ ، ولا أن يدوق بعضهم البؤس الذى ليس بعده بؤس ، ويشقى بعضهم بالضنك الذى ليس بعده ضنك ليستمتع بعضهم الآخر بهذا النعيم الآثم البغيض الذى يبدد فيه المال ، وتمتهن فيه الكرامة ، وتبتذل فيه الفضيلة ، ويستحيل فيه الإنسان إلى حيوان تقوم حياته كلها على إرضاء الخسيس من الغرائز والشهوات .

لن تعالج أزمة البطالة بإكراه الشعب على الجهل وإنما تعالج بفتح أبواب التعليم للشعب على مصاريعها ، وبالإسراع فى ذلك حتى يرشد الشعب ، وحتى يرى ما فى حياته من خير فيستزيد منه ، وما فى حياته من شر فيصلحه أو يلغيه .

يجب أن يتعلم الشعب إلى أقصى حدود التعليم ، ففى ذلك وحده الوسيلة إلى أن يعرف الشعب مواضع الظلم ، وإلى أن يحاسب الشعب هؤلاء الذين يظلمونه ويدلونه ويستأثرون بثمرات عمله وجده ، فيردهم إلى الانصاف والعدل ، ويضطرهم إلى أن يؤمنوا بالمساواة قولا وعملا ، وإلى أن يحققوا المساواة فى سيرتهم لا فى هذه الألفاظ الجوفاء يضللون الناس بها تضليلا .

إذا تعلم أبناء الشعب عرفوا ما لهم من حق في حياتهم الداخلية فلم يسمحوا لقلّة مهما تكن أن تظلم الكثرة ، وعرفوا ما لهم من حق في حياتهم الخارجية فلم يسمحوا لدولة مهما تكن أن تظلم مصر أو تستذلّها . التعليم ، والتعليم وحده ، على أن يكون صحيحا مستقيما الأساليب ، هو الذى يضمن للمصريين العدل والمساواة فيما بينهم وبين أنفسهم ، والعزة والكرامة فيما بينهم وبين الأجانب .

وبعد فهل من الحق أن أزمة البطالة قد وجدت في مصر ؟ ووجدت بهذه الصورة الحادة المخيفة التى تحمل كثيرا من المفكرين على أن يضيقوا بنشر التعليم العام ، ويودوا لو اقتصد فى ذلك ؟ أما أن كثيرا من الشباب مضطرون إلى البطالة والفراغ ، ثم مضطرون إلى الفقر والبؤس ، فهذا حق واقع لا سبيل إلى إنكاره ولا إلى الشك فيه . وأما أن هذه البطالة ناشئة عن أزمة واقعة بالفعل لا سبيل إلى علاجها ، فهذا هو الذى أشك فيه كل الشك .

وأنا واثق كل الثقة بأن بيننا وبين هذه الأزمة آمادًا لا تزال بعيدة ، وأعواما لا تزال طويلة ، إذا أخذنا أمورنا بالحزم والعزم ، وآمنا بأننا مستقلون فى بلادنا ، وبأن الدستور يحقق المساواة فيما بيننا ، فما ينبغى أن يضطر الشباب المصريون إلى البطالة على حين يستمتع كثير من الأجانب فى ظل مصر بالحياة الناعمة الميسرة التى لا يجدونها ولا يجدون قريبا منها فى أوطانهم .

وأنا أعوذ بالله أن يظن بى بغض الأجانب أو الاغراء بهم ، وإنما أريد أن أسوى بينهم وبين أبناء الوطن ، ولم يظلمك من سوى بينك وبين نفسه . ونظرة يسيرة إلى معاملة الأجانب فى البلاد الأوروبية على اختلافها تكفى لأقناعها ولاقناع الأجانب أنفسهم بأن من حق الحكومة المصرية ، بل من الواجب عليها ، ألا تأذن للأجانب باستغلال أى مرفق من مرافق الحياة المصرية إلا إذا كانت كثرة العاملين فى هذا المرفق من المصريين وما أشك فى أننا ما نزال بعيدين عن هذا كل البعد . قد يقال ولكن الشباب المصريين لا يهيأون تهيئة صالحة للعمل فى الشركات والمصارف ، وهذه المرافق التى يستعملها الأجانب ، فإذا كان هذا فليس معناه أن يضيق التعليم ، بل معناه أن يصلح التعليم بها ليهيئ هؤلاء الشباب لمشاركة الأجانب فى استغلال المرافق المصرية .

وهل من الحق أن مناصب الدولة نفسها تضيق بالموظفين ، وأن الشباب الذين يخرجون من الجامعة والمدارس العالية مضطرون إلى البطالة لأن الدولة لا تجد ما تكلفهم إياه

من العمل ؟ ربما كان هذا حقا ، ولكن لأن نظام التوظيف عندنا ردىء يحتاج إلى كثير من الإصلاح . والشئ الذى لاشك فيه أن إعادة النظر فى أمر المناصب والموظفين خليقة ، إذا أخذت بالحرم ، أن تقتصد للدولة كثيرا من المال ، وأن تفتح للشباب كثيرا من أبواب العمل ، فما أكثر الموظفين الذين يتقاضون الأجور الضخمة ولا يعملون شيئا ، وما أكثر الشباب الذين لا يجدون ما يعملون وهم قادرون على العمل بأيسر الأجر وأقله ! وما أكثر المصالح العامة التى تضيع بين نعيم أولئك وبؤس هؤلاء ، وكلهم مع ذلك متبطل ، ولكن فريقا منهم نعم بالبطالة ، وفريقا آخر يجد فيها البؤس والجوع !

وهل من الحق أن الدولة محتاجة إلى هذه الكثرة الضخمة من الموظفين الأجانب الذين يتقاضون منها أجورا باهظة يكفى قليل منها لدفع البؤس والشقاء عن كثير من الأسر المصرية ؟ اللهم لا . ولكنها العادة من جهة ، وبقية من الايمان بالأجنى والشك فى المصرى من جهة أخرى . وأنا مؤمن بأننا محتاجون ، وسنحتاج وقتا طويلا إلى فريق من الموظفين الأجانب الممتازين ولكن هذا شئ ، وإغداق المال على الأجانب لأنهم أجانب وإبعاد المصريين عن العمل لأنهم مصريون ، شئ آخر .

وليس لنا أن نمضى فى هذا الاستطراد إلى أبعد من هذا الحد ، وإنما أردنا أن نبين أن أزمة البطالة للشباب المتعلمين فى مصر لم تنشأ عن طبيعة الأشياء ، وإنما نشأت عن الإهمال والتقصير ، وعن أخذ الأمور بالضعف والوهن والفتور . وهب هذه الأزمة واقعة بالفعل ، وهبها ناشئة عن طبيعة الأشياء ، فإنها لا تعالج بالجهل الذى يفرض على الشعب ، لأن الجهل فى نفسه شر ، ولن يكون الشر علاجا للشر .

وفى الأرض أمم راقية رشيدة قد سبقتنا إلى الرقى والرشد ، وقد عرفت قبلنا أزمة البطالة للشباب المتعلمين وغير المتعلمين ، وقد عالجتها وماتزال تعالجها ، ولكنى لا أعرف أمة واحدة فكرت فى أن تعالجها بتضييق التعليم . وقصره على فريق من الناس دون فريق .

ولعل قليلا من البحث والاستقصاء ينهى بنا إلى أن الأمم الراقية إنما تمضى فى نشر التعليم وتيسيره وترقيته ، ولكنها تعالج هذه الأزمة بتحقيق الصلة بين التعليم النظرى والحياة العملية ، وتنويع التعليم نفسه بحيث لا يصب المتعلمون جميعا فى قالب واحد ، ولا يصاغون صيغة واحدة ، وإنما يتحقق بينهم شئ من التنوع والاختلاف ، يدفعهم

إلى التنافس ، ويمكنهم من الجهاد ، ولعله يتيح لهم الابتكار ، وهو على كل حال ،
يعدمهم إعدادًا حسنًا للقاء الحياة في غير عجز ولا بأس ولا قنوط .
فمن خطل الرأي إذاً أن يظن أن في تضيق التعليم العام حلاً لأزمة البطالة ، أو تيسيراً
لهذا الحل ، أو نفعاً من أى وجه من الوجوه . وإنما يجب أن يكون التعليم العام كاسمه ،
مباحاً للمصريين جميعاً ، يقبل فيه من استطاع أن يؤدي أجره ، ويسر أمره للعاجزين
عن أداء هذا الأجر على النحو الذى قدمناه .

وَجُوبُ مُرَاقِبَةِ الدَّوْلَةِ لِلْأَطْفَالِ

٢٣

ولكن الحق شيء والقدرة على الاستمتاع به شيء آخر . فمن حق الناس جميعا أن يأكلوا مايتاح لهم من الطعام ، ولكن من الناس من لا يستطيع أن يستمتع بهذا الحق استمتاعا مطلقا ، لأنه لا يجد من صحته ولا من قوته ما يمكنه أن يستمرىء هذا اللون أو ذاك . ومن حق الأطفال المصريين جميعا أن يقبلوا فى مدارس التعليم العام ، ولكن من هؤلاء الأطفال من لا تمكنه قوته من المضى فى هذا التعليم ، لأنه لم يخلق للثقافة الراقية ، ولا للحياة التى تقتضيها هذه الثقافة ، وإنما خلق للون آخر من الثقافة اليسيرة وللون آخر من الحياة . لا يأتيه ذلك من فقر أسرته ، ولا يأتيه ذلك من مولده ولا من طبقته ، وإنما يأتيه ذلك من فطرته ومن طبيعته التى جبل عليها . وإذا كان من الحق على الدولة الديمقراطية أن تبيح التعليم العام للناس جميعا فإن من الحق عليها أيضا أن تنصح لهؤلاء الناس، وأن تراقب أبناءهم الذين تقبلهم فى مدارس التعليم العام مراقبة دقيقة متصلة متنوعة ، تراقب أجسامهم ، وتراقب عقولهم ، وتراقب قلوبهم وأخلاقهم ، وتراقب ما ينتج عن هذا كله من الاستعداد لأنواع الثقافة وألوان العلم .

تراقب هذا كله فى أثناء التعليم الأولى ، وفى أول التعليم الثانوى ، وتستخلص نتائجها ، وتبلغها للأسر . فمن رأت فيه الاستعداد الحسن للمضى فى هذا التعليم العام إلى غايته استبقته وشجعت ، وشملته بما هو أهل له من العناية والرعاية . ومن رأت فيه قصورا عن هذا التعليم وفورا عن المضى فيه ، واستعدادا آخر لنوع من أنواع التعليم الصناعى أو التجارى أو الزراعى ، نصحت لأهله ، وأخلصت لهم النصح ، فى توجيهه إلى ما هو ميسر له .

من الحق على الدولة أن تنهض بهذه المراقبة ، حازمة عازمة ومرشدة ناصحة مخلصه فى النصح ، دون أن تضار بذلك حرية الأسرة ، أو تكرمها على ما لا تحب .

وهى إن فعلت ذلك أدت ما عليها للمواطنين من حق وشاركت الأسرة فى تربية أبنائها ، وبذلت لها النصح والارشاد ، وكانت حرية أن تستبقى للتعليم العام أحق الصبية

به ، وأصلحهم له ، وأقدرهم عليه . وهى بهذه المراقبة نفسها تجعل المدرسة معملاً تجريبياً للتربية ، وترد إلى كلمة التربية معناها الصحيح ، وتبرىء المعلم من أن يكون أداة لإفراغ العلم فى عقل التلميذ ، وتجعله مربياً للصبي ، ومرشداً لأسرته ، وصلة بين الشعب والدولة بأدق ما لهذه الكلمات من المعانى .

وقد أخذت وزارة التربية الوطنية فى فرنسا تسلك هذه الطريق منذ حين . والظاهر أن التجربة قد نجحت نجاحاً مرضياً ، فأخذت فرنسا فى وضع ما ينظمها من القوانين فما يمنعنا أن نسلك هذه الطريق ، فقد يكون فى سلوكها ، بل سيكون فى سلوكها ، ترفيه على التعليم العام من جهة وترفيه على المتعلمين من جهة أخرى .

ازدحام المدارس بالتلاميذ يُضعفُ العنايةَ بهم

٢٤

ولكن سلوك هذه الطريق رهين بشرط أساسى قد فطنت وزارة المعارف لضرورته منذ حين ، وألح فيه وجهر بالدعوة إليه أحد الممتازين من وزارة المعارف وهو الأستاذ أحمد نجيب الجللى باشا فى تقريره القيم الذى نشره حين كان وزيراً للمعارف للمرة الأولى ، كما ألح فيه وجهر به صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا فى كتابه القيم الذى نشره هذا العام «على هامش السياسة . بعض مسائلنا القومية» ، وهو ألا تكتظ المدارس بالطلاب .

ومن الحق أن هذين المفكرين حين ألحا فى تحقيق هذا الشرط وطلبا ألا تزدحم المدارس ، لم يفكروا فى هذا النحو الذى نتجه إليه تفكيراً خاصاً دقيقاً ، وإنما فكر أولهما فى أن ازدحام المدارس بالطلاب يحول بين النظر وبين المراقبة العادية لهم ، ويحول بين المعلمين وبين الفراغ لتلاميذهم ، وبينهم وما يستحقون من العناية فى أثناء الدرس ، وفى تصحيح الكراسات . أى أنه فكر فى أن ازدحام المدارس بالتلاميذ يقوم عقبة عسيرة دون التعليم المنتج الصحيح .

وأما الثانى فقد فكر فى هذا كله ، وفكر فى ناحية اجتماعية أخرى لها خطرها العظيم ، وهى أن توسع الحكومة فى إنشاء المدارس الابتدائية يفرض على المدارس الثانوية القائمة أن تقبل عدداً من التلاميذ لا تتسع له ، كما أن توسع الحكومة فى إنشاء المدارس الثانوية يفرض على الجامعة ومعاهد التعليم العالى أن تقبل عدداً من الطلاب لا تتسع له .

فإن لم تقبل المدارس الثانوية كل من يتقدم لها من التلاميذ ، وإن لم تقبل المعاهد العالية كل من يتقدم لها من الطلاب ، قطعت طريق التعليم على الصبية والشباب ، وفرضت عليهم البطالة فرضاً ، وعطلت ملكات واستعدادات كانت خليقة أن تؤتى أطيب الثمر وأقومه ، واندس السخط إلى نفوس الأسر التى يرد أبنائها عن المدارس والمعاهد ، وظهرت الشكوى ، وكثر التبرم ، واشتد الضغط على وزارة المعارف من جهة ، وعلى الجامعة من جهة أخرى ، وربما اشتد الضغط على رئيس الوزراء نفسه ، وعلى أعضاء البرلمان

شيونخا ونوبا ، وربما استحال الأمر إلى مسألة سياسية عظيمة الخطر ، واضطر الحكومة نفسها إلى أن تلح على المدارس والجامعة في قبول التلاميذ والطلاب لتخلص من الإلحاح والشكوى ، ولترضى الجمهور الساخط ، ولتكفل لنفسها من رضا الجمهور وإذاعة الصحف ما يقويها إن كانت ضعيفة ، ويزيدها قوة وأيداً إن كانت متمكنة من مراكزها ، مطمئنة إلى سيطرتها على الحكم .

وليس من شك في أن هذين المفكرين قد وفقا إلى الصواب كله فيما فكرا فيه ، فإن ازدهام المدارس بالتلاميذ لا يلائم ما نلح فيه أشد الإلحاح على المعلمين والنظار من وجوب العناية بالتلميذ فردا فردا ، وتتبعهم واحدا واحدا ، فيما يتلقون من درس ، وما يعدون من واجبات في البيت وفي المدرسة .

وإذا جاز أن يلقي درس في التاريخ السياسى أو الأدبى على عدد عظيم من المستمعين على أن يحصل كل واحد ما يستطيع تحصيله مما سمع ، فإن ذلك مستحيل استحالة تامة فى اللغات ، وفى العلوم التجريبية ، وما يشبهها من مواد الدرس ، لأن هذه المواد لا تعلم للجماعات ، وإنما تعلم للأفراد ، أى أن المعلم مضطر إلى أن يتجه إلى التلميذ من حيث هو فرد ليحقق أنه انتفع بدرس اللغة ، وفقه ما سمع وما رأى من درس الطبيعة ، والكيمياء ، بل هذا مستحيل بالقياس إلى درس التاريخ نفسه فى المدارس الثانوية . فالتعليم كله فى هذه المدارس يجب أن يتجه إلى الفرد لا إلى الجماعة ، وإلى التلميذ لا إلى الفصل ، لأن الصبى فى هذه المدارس لم يبلغ بعد من القوة والنضج أن يعتمد على نفسه اعتمادا تاما ، وأن يستغنى بجده الخاص عن تعهد المعلم له بالنصيحة والتقويم والإرشاد .

فكثرة التلاميذ فى الفصل خطر عظيم على صلاح التعليم ، وحائل عظيم دون انتفاع التلميذ به وفراغ المعلم له . وكذلك إكراه المدارس والمعاهد على أن تقبل التلاميذ والطلاب ، إرضاء للحكومة ، أو اتقاء لسخط الجمهور ، أو تجنباً لتضييع مستقبل الصبية والشباب وفرض البطالة عليهم ، خطر أى خطر ، لأنه يحول المدارس والمعاهد عن وجهتها التعليمية الخالصة إلى وجهة أخرى ينبغي أن نتجنبها كل التجنب . فهو يجعلها أدوات سياسية ووسائل للإذاعة ونشر الدعوة وتملق الجمهور . وهو خالق أن يفتح للوزراء وكبار الموظفين فى وزارة المعارف أبوابا قد تنفع أشخاصهم ولكنها تضر المصلحة العامة من غير شك . فقد يستطيع هذا الوزير وذاك الموظف الكبير أن يفخرا بأنهما قبلا فى المدارس والمعاهد أضخم عدد ممكن من الصبية والشباب ، وقد يستتبع

هذا فصولا طويلا فى الصحف السيارة ملؤها الحمد والشاء والتقريظ . ولكن هذا كله شىء ومصلحة التعليم وانتفاع المتعلمين به شىء آخر .

وقد رأيت مما قدما أننا نبغض تضيق التعليم العام أشد البغض ، وننكره أشد الإنكار ، ونلح فى أن تفتح أبواب المدارس العامة على مصاريحها للمصريين جميعا ، ولكن يجب أن يفهم أننا حين ندعو إلى إياحة التعليم العام للمصريين جميعا نريد أن يكون هذا التعليم صالحا مصلحا ، وخصبا منتجا .

نحن لا نريد أن يقبل الصبية والشبان فى المدارس والمعاهد بغير حساب كلما تقدموا إليها . وإنما نريد أن تنشئ الدولة من المدارس والمعاهد ما يمكنها من قبول الصبية والشبان كلما تقدموا إليها .

ليس يرضينا أن يكون فى هذه المدرسة ألف من التلاميذ على حين أنها لا تستطيع أن تعلم تعليما صالحا إلا نصف الألف ، وليس يرضينا أن تقبل هذه المدرسة نصف الألف وأن يرد النصف الآخر إلى البطالة والضياع . وإنما نريد ألا تقبل المدرسة من التلاميذ فوق طاقتها من جهة ، وألا يرد طالب العلم عن العلم من جهة أخرى . نريد ألا تكلف المدارس فوق ما تطيق ، وأن تنشأ المدارس كلما كثر الاقبال على التعليم العام ، واشتدت رغبة الناس فيه .

وقد يقال إن الطاقة المالية للدولة ، وما تنهض به من التبعات الأخرى التى لا تتصل بالتعليم ، وحاجة الدفاع الوطنى التى تقوى وتشتد ويكثر استهلاكها للنفقات من يوم إلى يوم ، كل ذلك قد لا يمكن الدولة من إرضاء حاجة الناس إلى العلم ، وإنشاء ما يحتاجون إليه من المدارس والمعاهد .

قد يقال هذا ، بل هو يقال ويكرر فى كل وقت ، ولكنه لا يقنعنا ، ولا يردنا عما نلح فيه من وجوب إرضاء حاجة الشعب إلى التعليم العام .

وأول ما يجب أن نلاحظه ، ونحب أن يفهمه المشرفون على الأمر فى مصر ، أن التعليم ليس ترفا وإنما هو حاجة من حاجات الحياة ، وضرورة من ضروراتها . فإذا طالبنا بإذاعته ونشره ، فلسنا نطالب بالترفيه على الشعب ، ولا تمكينه من تحصيل لذة يمكن أن يصبر عنها أو يزهد فيها . وإنما نطالب بأن يتاح للشعب أيسر حقوقه ويؤدى إليه أقل ما هو أهل له من العناية .

وليست حاجة الشعب إلى التعليم الصالح بأقل من حاجته إلى الدفاع الوطنى المتين ، فالشعب ليس معرضا للخطر الذى يأتيه من خارج حين يغير عليه الأجنبى الطامع فحسب ، ولكنه معرض للخطر الذى يأتيه من داخل حين يفتك الجهل بأخلاقه ومرافقه ، ويجعله عبداً للأجنبى المتفوق عليه فى العلم . وليس يغنى عن مصر ولا يكفل لها استقلالها الصحيح ، أن يكون لها جيش قوى عزيز يحمى حوزتها ويدود عن حدودها إذا كان وراء هذا الجيش ومن دون هذه الحدود شعب جاهل غافل ، لا يستطيع أن يستغل أرضه ، ولا أن يستثمر مصادره ثروته ، ولا أن يستقل بتدبير مرافقه ، ولا أن يفرض احترامه على الأجنبى بمشاركته فى تنمية الحضارة الانسانية ، بما ينتج فى العلم والفلسفة وفى الأدب والفن من الآثار .

لابد إذا من نشر التعليم العام من جهة إلى أقصى حدود النشر ، ولابد من حماية المدارس والمعاهد من هذا الازدحام الشنيع الذى يفسد التعليم إفساداً ولابد من أن تدبر الدولة ما يحتاج إليه ذلك من المال ، كما تدبر ما تحتاج إليه الدفاع الوطنى من المال . وتدبير هذا المال ليس مستحيلاً ، بل ليس عسيراً فى حياتنا الواقعة التى نعيشها الآن . فأمام الدولة أبواب من الاسراف يجب أن تغلق وأن ترد غلتها على التعليم والدفاع الوطنى . وأمام الدولة أبواب من الاقتصاد يجب أن تفتح وأن ترد غلتها على التعليم والدفاع الوطنى . وسكان مصر لم يؤدوا بعد إلى الدولة ما يستطيعون أدائه من الضرائب . وليس من حقهم أن يمانعوا فى أن تفرض عليهم الضرائب الجديدة حين تدعو إلى ذلك حاجة التعليم وحاجة الدفاع . وليس من الضروري أن تغل أرض فلان أو تجارة فلان عليهما عشرة آلاف أو عشرين ألفاً من الجنيهات فى العام ويبقى الشعب جاهلاً غافلاً معرضاً لغارة الأجنبى . بل من الممكن ، بل من الواجب ، أن ينقص هذا الدخل بمقدار ما تحتاج إليه المصلحة الوطنية العامة . وأيسر المقارنة بين ما يدفعه سكان مصر من الضرائب وما يدفعه سكان البلاد الأوربية الراقية ، يقتنعنا بأن النظام الاجتماعى فى مصر شديد الحاجة إلى الإصلاح والتقويم ، وبأن سكان مصر لم يعرفوا بعد ما تقتضيه الحضارة ، وما يفرضه الاستقلال من التبعات .

ولابد من أن يشعر القادرون على دفع الضرائب شعوراً دقيقاً عميقاً ، يمتزج بنفوسهم ، ويجرى فى عروقهم مع دمائهم ، بأن ما يؤدون من الضرائب للدولة لا يؤخذ منهم لينفق على غيرهم ، وإنما يؤخذ منهم لينفق عليهم ، فهم يستفيدون كلما ارتقت مرافق

الحياة فى مصر ، وهم يستفيدون كلما انتشر التعليم فى طبقات الشعب ، وهم يستفيدون كلما أمن الوطن غارة الأجنبى واقتحام الحدود . والخير كل الخير أن يفهم الأغنياء ودافعوا الضرائب هذه الحقائق الأولية فى سهولة ويسر منذ الآن ، قبل أن يأتى يوم ثقیل بغیض تكرهمهم فيه الضرورة على فهمها إكراها .

فقد اتصلنا بأوربا أشد الاتصال ، ونحن سائرون على آثارها وخاضعون لما خضعت له ، ومضطرون لما اضطرت إليه . وقد ذاعت فى أقطار الأرض كلها ، وفى الأقطار المتحضرة منها بنوع خاص . حقوق الإنسان ، ومنها الحرية والعدل والمساواة . وقد ذاقت الشعوب طعم هذه الحقوق فاستلذته ، وطمعت فى الاستزادة من هذه الحقوق ، ومضى كثير منها فى ذلك إلى آماذ بعيدة ، فالخير أن ندبر التطور بأنفسنا ، وأن نسمى إليه طائعين ، قبل أن ندفع إليه كارهين . والخير إذا أن ندبر للشعب ما يحتاج إليه من المال ليتعلم ، وما يحتاج إليه من المال ليصح ويستمتع بالحياة التى تليق بالإنسان ، وما يحتاج إليه من المال ليدافع عن وجوده واستقلاله .

الخير أن ندبر كل هذا المال ، وإن اضطرننا ذلك إلى أن نشق على أنفسنا إن كنا من أوساط الناس ، أو أن ننزل عن فضل من ثروتنا إن كنا من أصحاب الثراء .

ونعود من هذا الاستطراد الذى لم يكن منه بد إلى الموضوع الذى بدأنا الحديث فيه ، وهو أن التعليم العام يجب أن ينشر إلى أقصى حدود النشر ، وأن مدارسه يجب أن تحمى من الازدحام بالتلاميذ لما رآه الأستاذ نجيب الهاللى باشا من إفساد هذا الازدحام للتعليم ، ولما رآه الدكتور حافظ عفيفى باشا من الأثر السیء لهذا الازدحام فى حياتنا الاجتماعية من جهة ، وفى طبيعة التعليم من جهة أخرى ، ثم لتحقيق الفكرة التى صورناها فى الفصل السابق : فكرة المراقبة الدقيقة المتصلة للتلاميذ فردا فردا ، بحيث تستطيع المدرسة أن تبلو فطرة التلميذ وملكاته واستعداده ، وأن توجهه بالنصح والارشاد له ولأسرته إلى ما هو میسر له من ألوان التعليم وضروب النشاط .

هذه المراقبة الدقيقة المتصلة لا تلائم ازدحام المدرسة بالفصول ، ولا ازدحام الفصل بالتلاميذ . فسیطلب إلى المعلم أن يراقب تلاميذه واحدا واحدا ، وأن يتخذ لنفسه سجلا یثبت الملاحظات التى تنتجها هذه المراقبة . وواضح أن ذلك لا یستقیم له إذا ازدحم الفصل علیه بالتلاميذ .

وسيضطر المعلم بحكم هذه المراقبة إلى أن يتصل ببعض تلاميذه اتصالاً دقيقاً حين يمتازون بالقوة أو بالضعف ، فيسمع منهم ، ويتحدث إليهم ، ويسجل نتائج هذا كله . فسيكون المعلم مؤدياً بالمعنى القديم ، يجمع بين التربية والتعليم . وإذا كان هذا لا يستقيم له إذا ازدحم عليه الفصل بالتلاميذ . فأمر المدرسة لن يستقيم للناظر إذا ازدحمت عليه بالفصول كما لاحظ الأستاذ نجيب الهلالى باشا . ذلك أنه سيضطر إلى أن يلاحظ فى دقة ما يرفعه إليه المعلمون من نتائج مراقبتهم ، وسيضطر إلى أن يمتحن هذه النتائج فيتصل ببعض التلاميذ الذين يمتازون بالقوة أو بالضعف ، وسيضطر بعد ذلك إلى أن يكون صلة بين المعلمين وبين الأسر . فإذا لاحظنا أن ناظر المدرسة بمقتضى هذا النظام سيكون مرياً ومعلمًا باشرافه على التربية والتعليم فى مدرسته ، وسيكون بعد هذا كله مديراً باشرافه على الناحية المادية من حياة المدرسة ، وتحقيق الصلة بينها وبين وزارة المعارف ، إذا لاحظنا هذا كله ، اقتنعنا بأن ازدحام المدرسة بالتلاميذ شر على التربية وشر على التعليم وشر على الإدارة . والخير كل الخير ألا يفرض على المعلمين وناظر المدرسة فوق ما يطبقون . وأنا أعلم أن النظار والمعلمين مسؤولون إلى حد ما عما نضيق به من فساد التعليم الثانوى ، وسأعرض لهذا فى موضع آخر من هذا الحديث ، ولكنى أعتقد أننا نسرف إسرافاً شديداً فى لوم النظار والمعلمين ، وفى تحميلهم ما نحملهم من التبعات . فالله لا يكلف نفساً إلا وسعها ، والطاقة الانسانية محدودة .

فما ينبغى أن نفرض على المعلم أن يكون معلماً ومربياً للمئات من التلاميذ ، ثم نطلب إليه أن يؤدي ذلك على أكمل وجه وأحسنه . وقديماً قال الحكماء : إذا أردت أن تطاع فاطلب ما يستطيع .

حقوق المعلم والثقة به

٢٥

وإذا طلبت إلى المعلم أن يكون مؤدبًا بالمعنى القديم ، فلا يقصر جهده على صب العلم فى رأس التلميذ ، وإنما يربيه ويشقف عقله ويقوم نفسه ، ويهيئه تهيئةً صالحة للحياة العملية من جهة ، وللرقى العقلية من جهة أخرى ، فأول ما يجب عليك لهذا المؤدب أن تثق به ، وتطمئن إليه ، وتشعره بتلك الثقة وهذا الإطمئنان . فإن أنت لم تفعل ذلك وأبيت إلا أن تندس بين المعلم وتلميذه ، وأن تشعر المعلم فى كل لحظة بأنك من ورائه تقيد أنفاسه وتحصى عليه الكبيرة والصغيرة ، لأفسدت أمره فى جميع الوجوه . أفسدت عليه رأيه فىك قبل كل شئ فلم ينظر إليك على أنك شريكه ومعاونه على مهمة التربية والتعليم ، وإنما ينظر إليك على أنك حاكم مسيطر تدفع إليه أجرًا وتتقاضاه عملاً ، فصانعك وخادعك ، وقامت التهمة بينك وبينه مقام الثقة ، وقام الخوف والشك بينك وبينه مقام الأمن واليقين . وأفسدت عليه رأيه فى التلميذ ، فلم ينظر إليه على أنه أمانة قد أوثمن عليها ، ووديسة كلف حمايتها وحياتها ، وفرد من أفراد الشعب قد كلف تربيته وتنميته وتعهده بالرعاية والعناية حتى ينمو ويزكو ويصير رجلاً ، وإنما ينظر إليه على أنه مادة للعمل الذى يعيش منه ، وموضوع للنشاط الذى يكسب منه القوت ، فيعامله معاملة المادة الجامدة الهامدة ، لا معاملة الكائن الحى ، ولا معاملة الإنسان الناطق ، ويصوغ لك هذه المادة كما تحب أنت أن تكون ، لا كما يجب هو أن تكون ولا كما ينبغي أن تكون . ويصبح المعلم آلة من الآلات ، وأداة من الأدوات فى هذا المصنع العقيم السخيف الذى تسميه المدرسة ، والذى تصنع فيه الدولة أبناء الشعب على مثال واحد ، وتصوغهم على صورة واحدة ، وتخرجهم بعد ذلك أفواجًا كما يخرج المصنع ما يخرج من المصنوعات .

نعم يصبح المعلم أداة ، وتصبح المدرسة مصنعًا ، ويصبح التلاميذ مادة ، ويفقد التعليم والتربية أخص ما يحتاجان إليه من المقومات وهو الحياة والحب والنشاط والطموح .

ثم أفسدت عليه رأيه فى نفسه آخر الأمر ، فلم ينظر إلى نفسه على أنه وكيل الشعب وأمينه على تكوين الشباب وتنشئة الأجيال المقبلة على خير ما يكون الشباب وتنشئة الأجيال ، وإنما ينظر إلى نفسه على أنه موظف أجير ، يقبض فى آخر الشهر مقداراً من المال ، ويؤدى حساباً عسيراً عن العمل الذى قبض من أجله هذا المال . يؤديه فى كل يوم إلى الناظر ، ويؤديه فى كل أسبوع إلى المفتش ، ويؤديه آخر العام إلى الوزارة حين تظهر نتيجة الامتحان .

وبعض هذا يكفى ليفقد المعلم ثقته بنفسه ، وحبه لمهنته ، وإيمانه بكرامة هذه المهنة ، ولينظر المعلم إلى التعليم والتربية على أنهما مصدر يغل عليه القوت لا أكثر ولا أقل ! وإذا فحسبه أن يكسب قوته من هذا المصدر على أى نحو من الأنحاء . قد فقد حبه للتلميذ فهو لا يحفل به ، وفقد نصحه للرئيس فهو لا يطمئن إليه ، وفقد ثقته بنفسه فهو لا يعتد بكرامته ، وإنما يكتفى من الحياة بالحياة ، لا يطمح إلى المثل الأعلى لنفسه ولا لتلميذه ولا لأمته . ومتى رأيت آلة من الآلات ، أو أداة من الأدوات تطمح إلى المثل الأعلى أو تفكر فيه ؟!

أكبر الظن أن وزارة المعارف فى مصر لا تفكر فى شىء من هذا ولا تقف عنده . وأكبر الظن أنها لا تريد بالمعلمين شراً ولا تتصورهم عن عمد على هذا النحو الذى بسطناه آنفاً ، ولكنها مع ذلك تنتهى بهم إلى هذا الوضع السيئ ، وتضطرمهم إلى هذه الحال المنكرة ، وتلومهم بعد ذلك أشنع اللوم على فساد التعليم وضعف المعلمين .

لا تستطيع وزارة المعارف أن تقول وهى جادة : أنها تثق بالمعلمين ثقة صحيحة قوامها الأمن والاطمئنان . فالتفتيش على النحو الذى هو عليه دليل ناطق على أن وزارة المعارف لا تطمئن إلى المعلم . والامتحان على هذا النحو الذى هو عليه دليل ناطق على أن وزارة المعارف لا تثق بالمعلم . ولست أعرض هنا لما يتقاضى المعلم من مرتب ، وما يقدر له من درجة ، فهذه قصة أخرى لا أريد أن أقف عندها فى هذا الحديث أو فى هذا الفصل على أقل تقدير . إنما أريد أن أقف عند الصلة التى يجب أن تكون بين المعلم والمتعلم ، والصلة التى يجب أن تكون بين المعلم والدولة التى أئتمنته على التعليم . فقوام هذين النوعين من الصلة يجب أن يكون الحب والثقة والتعاون والاحترام .

يجب أن يكون الحب الذى يملأ نفس المعلم لتلميذه ، ونفس التلميذ لمعلمه ، والثقة التى تملأ نفس المعلم بالدولة ونفس الدولة بالمعلم ، والاحترام الذى يجب أن يكون

شائئاً بين هؤلاء جميعاً . والشئ الذى لا شك فيه ، والذى يعرفه كل واحد منا ويتحدث به إلى نفسه إذا خلا إليها وإلى أصدقائه إذا آمن الرقيب ، هو أنه لو كشف عن نفوس المعلمين والمتعلمين والمشرفين على التعليم لرأينا فيها شراً عظيماً ، شراً مخيفاً يملأ القلوب فرعاً وإشفاقاً . لو كشف عن نفوس المعلمين والمتعلمين والمشرفين على التعليم لرأينا فيها شكاً ورياً وبغضاً وازدراء وخوفاً وإشفاقاً ، ولتساءلنا بعد ذلك على أى شر ونكر نريد أن نقيم بناء الجيل الجديد ؟

أوافق أنت بأن التلميذ يحب المعلم ويحترمه ، ويتحدث عنه إلى أترابه حديث الحب والإعجاب والاحترام ؟ أوافق أنت بأن المعلم يحب المفتش ويطمئن إليه ويتحدث عنه إلى زملائه حديث الثقة والأمن ؟ أوافق أنت بأن المفتش يحب مراقبة التعليم التى يتبعها ويتحدث عن المراقب وأعوانه وعن كبار الموظفين فى الديوان حديث الأمن المطمئن .

أما أنا فوافق بما يناقض هذا كله أشد المناقضة ، لأنى رأيته وسمعته وظهرت عليه فيما كان من صلة يومية بينى وبين المعلمين والمتعلمين والمشرفين على التعليم فى أثناء عشرين عاماً أو ما يقرب من عشرين عاماً ، وسيقرأ رجال التعليم هذا الكلام فيضيقون به ويلوموننى فيه ، لا لأنهم ينكرونه إذا خلوا إلى أنفسهم ، بل لأنهم يشفقون منه أشد الاشفاق ، ومتى استطاع الناس أن يواجهوا الحق دون أن يشفقوا منه أشد الاشفاق ؟!

ومن أجل هذا كله كانت فى مصر ظاهرة خطيرة أشد الخطر ، مناقضة لطبيعة الأشياء أشد المناقضة ، وهى أن وزارة التربية والتعليم عندنا ليست هى الملجأ للمثل الأعلى فى الأخلاق ، وما يجب أن يكون بين الناس من حسن الصلة وارتفاع العلاقات عن الصغائر والدنيات .

ولست أقول شيئاً جديداً ، ولا أنتظر أن يخالفنى أحد فيما أقول إذا قررت ما يقرره الناس جميعاً فى مصر : من أننا لا نعرف وزارة من وزارات الدولة المصرية يشتد فيها التنافس البغيض بين الموظفين ، يشتد فيها ما يتبع هذا التنافس من التباغض والتحاسد ، ومن الكيد والمكر ، ومن الارتياح بكل شئ وبكل إنسان ، وسوء الظن بكل شئ وبكل إنسان ، كوزارة المعارف .

فيها تجد ما شئت وما لم تشأ من مكر الصديق بالصديق ، وكيد الزميل للزميل ، وتوقع الشر من كل مصدر ، والتماس الخير من كل مصدر ، وفيها تجد التنافس

بين الطبقات ، والتنافس بين الأفراد والتنافس بين الطوائف ، فالمعلمون ينكرون المفتشين ، والمفتشون ينكرون المعلمين كما ينكرون كبار الموظفين . وكبار الموظفين ينكرون أولئك وهؤلاء . وكل طبقة من هذه الطبقات ينكر بعضها بعضاً ، ويشفق بعضها من بعض ، ويرى بعضها ببعض الدوائر ، ويتمنى بعضها لبعض المكروه . والذين خرجوا من دار العلوم ينكرون الذين خرجوا من مدرسة المعلمين العليا . وأولئك وهؤلاء ينكرون هذه الطائفة الضئيلة التي خرجت من الجامعة ومعهد التربية وجعلت تتسلل إلى وزارة المعارف شيئاً فشيئاً .

وأغرب شيء فى وزارة التربية والتعليم أنها بعيدة كل البعد عن أن تعرف لنفسها شخصية ممتازة . وهى من أجل ذلك بعيدة كل البعد عن أن يعرف الناس لها هذه الشخصية الممتازة ، هى أشد الوزارات مرونة فيما يجب ألا تكون فيه مرونة ما ، أخص أعمالها فنية خالصة يجب أن يصدر فيها الموظفون المسؤولون عن رأى مستقل تكون بعد البحث والدرس والاقتناع . ولكنك لا تكاد تعرف لوزارة المعارف رأياً مستقراً فى مسألة من المسائل الفنية الخطيرة أو الهينة ، وإنما هى تعرف ما يعرف الوزير ، وتنكر ما ينكر الوزير . ولما كان الوزراء عندنا رجالاً سياسيين كشأنهم فى كل البلاد الديمقراطية ، فهم يتغيرون بتغير الظروف السياسية ، فقد أصبحت وزارة المعارف مرآة صافية ، أو قل مرآة كدرة للحياة السياسية فى مصر ، ولها فى كل يوم رأى إذا تغير الوزير ، فى كل يوم ، أو إذا اقتضت ظروف السياسة أن يغير الوزير رأيه فى مسألة من المسائل . وقد تعودنا أن نلوم وزراء المعارف فى هذا التقلب المنكر الذى تضطرب فيه وزارة التربية والتعليم ، وصور الدكتور حافظ عفيفى باشا هذا اللوم تصويراً مؤلماً فى كتابه «على هامش السياسة» ، فنحن نلاحظ أن الوزراء يتعاقبون ، فلا يكاد أحدهم يستقر فى مكتبه حتى يلغى ما أقره سلفه ، ويستأنف نظاماً جديداً ثم يمضى لشأنه ويخلفه وزير آخر ، فيلغى هذا النظام ويستأنف نظاماً جديداً .

وقد يكون هذا حقاً من بعض الوجوه وبالقياس إلى بعض الوزراء ، ولكن الشيء الذى لا شك فيه أن الفنين فى وزارة المعارف - إن كان فيها فيون - هم المسؤولون قبل الوزراء عن هذا الاضطراب . فلو أنهم كونوا لأنفسهم آراء فنية ، واقتنعوا بها ، وثبتوا عليها ، ونصحوا للوزراء وبينوا لهم أن شؤون التعليم لا تحتل الاضطراب ولا التغيير المستمر ، لما أقدم الوزراء على كثير مما يقدمون عليه من التغيير والتبديل ، وهب الوزراء

أصروا على ما يريدون من تغيير وتبديل ، ومن حقهم أن يفعلوا ، وهم قادرون على تنفيذ ما يريدون آخر الأمر ، وطاعة الموظفين لهم واجبه إذا اطمأنت إليها ضمائرهم ، فأول ما يجب على هؤلاء الموظفين أن يستقبلوا إذا كان الاختلاف بينهم وبين الوزير من الشدة والمساس بالمسائل الجوهرية بحيث يضطروهم إلى الاستقالة . فإن لم يكن من الشدة بهذه المنزلة فأيسر ما يجب عليهم أن يسجلوا آراءهم ويشيروا بها على الوزير ، فإن لم يقبلها أنفذوا له ما يريد وقد أبرأوا ذمتهم ، وأرضوا ضمائرهم ، ونصحوا للأمة في أهم مرافقها ونصحوا للوزير نفسه .

ولكن الأمور تجرى في وزارة المعارف على ما يخالف هذا أشد الخلاف . فلسنا نعرف أن وزيراً من وزراء المعارف وجد مقاومة قليلة أو كثيرة من موظفيه ، لا أكاد أستثنى من ذلك إلا ثلاثة موظفين : أحدهم الأستاذ نجيب الهلالي الذى خالف وزيره فى بعض المسائل سنة ١٩٢٩ وثبت على خلافه وأمضى الوزير رأيه ، ولكن رئيس الوزراء لم يمتض رأى الوزير ، والثانى مدير الجامعة الأستاذ أحمد لطفى السيد باشا ، والثالث من يملئ هذا الحديث ، وقصتنا مع صاحب المعالى حلمى عيسى باشا لا تحتاج إلى أن تعاد .

ولعلك تلاحظ أن الوزراء يتعاقبون على الوزارات المختلفة ، فلا يغيرون فيها ولا يدلون إلا ما تدعو إليه طبيعة الرقى وما تفرضه شخصية الوزير إن كان ممتازاً ، من التجديد المعتدل الذى لا يحدث فساداً ولا اضطراباً ، فما بال وزارة الداخلية مثلاً لم تقلب رأساً على عقب على كثرة من تعاقب عليها من الوزراء ذوى الشخصيات القوية المتناقضة أشد التناقض ، مع أنهم فى العادة يكونون رؤساء للوزارات ، إليهم ينتهى سلطان الحكومة كله .

وتستطيع أن تلقى مثل هذا السؤال بالقياس إلى وزارة المال ، ووزارة العدل ، وإلى ما شئت من الوزارات ، والجواب واحد بالقياس إليها جميعاً : وهو أن الموظفين المسؤولين فى هذه الوزارات مهما يكن أمرهم ، ومهما تكن كفاياتهم ، ومهما تختلف الآراء فيهم يقدرون أعمالهم وتبعاتهم وينصحون للوزراء فيحولون بينهم وبين ما تضطر إليه وزارة المعارف من الاسراف المنكر فى التغيير والتبديل .

وإذن فكل إصلاح لشؤون التعليم على اختلاف فروع وألوانه رهين بإصلاح لا بد من تحقيقه قبل كل شيء ، وهو إصلاح الديوان فى وزارة التربية والتعليم . وليست

هذه أول مرة أَدْعُو فيها إلى إصلاح الديوان فى وزارة المعارف على أنه الشرط الأساسى لكل إصلاح يمس أى نوع من أنواع التعليم ، فقد طالبت بذلك وجاهدت فيه منذ أكثر من خمسة عشر عامًا ، كتبت فيه المقالات ، وألقيت فيه المحاضرات ، وتحدثت فيه إلى الوزراء . ولم أكن فى ذلك كله وحيدًا ، بل شاركنى فيه غيرى من الكتاب والمفكرين الذين آلت إلى بعضهم أمور الحكم فى ظروف مختلفة .

ولست أحب أن يقال إنى أتجنى على وزارة المعارف أو أظلمها ، فليقرأ الناس ما شهد به وزير من وزراء المعارف ، ومن وزرائها النابهين حقًا ، ولعله أشد من تولى أمورها علمًا بها وابتلاء لما خفى من أمرها وما ظهر ، وهو الأستاذ أحمد نجيب الهملاى باشا ، فهو يقول فى أول تقريره الذى نشره عن التعليم حين كان وزيرًا للمعارف سنة ١٩٣٥ ما تنقله بنصه .

قال فى تحليل فساد التعليم الثانوى : «أساس العلة فى رأينا ، هو الإدارة التعليمية ، هو فى طريقة الاشراف على المدارس ، هو بعبارة صريحة فى وزارة المعارف . وقد حاولت أمم قبلنا أن تتبين أسباب فساد التعليم فوجدت أن مرجع الفساد هو الهيئة المركزية المشرفة على التعليم ، لأنها هى المسؤولة عن الخطط الدراسية ، وعن المناهج وعن النظام المدرسى ، وقد اهتمت تلك الأمم إلى وجوب البدء بالبحث فى النظام المركزى والتفتيش المدرسى . وحالة مصر فى هذا الشأن شبيهة بما كانت عليه تلك الأمم قبل إصلاح التعليم فيها . فإن وزارة المعارف قد ركزت فى يدها كل ما يختص بالتعليم ، تركيزًا ألغى شخصية المدارس إلغاءً ، وأعجز القائمين على أمر التعليم من نظار ومدرسين عن إحداث أى أثر فى تكييف التعليم أو توجيه التربية . فاستحالت المدارس صورة متكررة متشابهة ، وانعدم بذلك الطابع الشخصى الذى ينبغى أن تطبع به كل مدرسة فى حدود يبعثها الخاصة وأساتذتها وناظرها وتلاميذ . وكما غل هذا التركيز يد النظار والمدرسين ، كذلك غل يد الوزارة نفسها عن العناية بالمسائل الفنية عناية كافية مثمرة .

وإذا كان زمن الوزارة مشغولًا بأصغر الشؤون المدرسية : من عقوبات التلاميذ ومواظبتهم وإعادة قيدهم واعتماد جداول الدروس لم يبق منه إلا القليل للتفرغ للشؤون الفنية ودراسة السياسة العليا للتعليم» .

وكان الحق على الأستاذ أحمد نجيب الهملاى باشا أن يبدأ بإصلاح الديوان قبل أن يأخذ فى إصلاح التعليم ، بعد أن سجل فى تقرير رسمى وهو وزير للمعارف ، أن ديوان

الوزارة نفسه هو أساس العلة فى فساد التعليم . ولكن ظروف السياسة أعجلته عن ذلك فلم يصنع أو لم يكد يصنع فيه شيئاً .

ونتج عن ذلك أن الإصلاح الذى اقترحه للتعليم الثانوى على أنه قيم عظيم الخطر ، وعلى أن الوزراء الذين جاءوا بعده لم يمسه بتغيير ولا تبديل وانتظروا منصفين أن تبلغ تجربته إلى أقصاها ، لم يؤت ما كان ينتظر منه من الثمرات ، لأن الديوان الذى أشرف على تنفيذه ظل كما هو ، لم يتغير ولم ينله الإصلاح ، وتستطيع أن تكل إلى هذا الديوان أرقى خطة من خطط التعليم ، وأروع منهج من مناهجه ، وأبرع برنامج من برامج ، فسيظل التعليم كما هو ، وستظل نتائجه كما هى ، وستستمر الشكوى لسبب يسير جداً . وهو أنك لا تجنى من الشوك العنب ، وأن فاقد الشيء لا يعطيه كما يقال .

وقد جعلت وزارة المعارف منذ أعوام تتحدث عن المركزية واللامركزية وتشعر بأنها أسرفت فى التضيق على النظار والمعلمين وتريد أن توسع عليهم بعض الشيء ، وتمنحهم بعض السلطان . وقد رسم الأستاذ نجيب الهلالى نفسه صورة حسنة رائعة لهذه الحرية التى يجب أن ترد إلى النظار والمعلمين ، ولعل بعض هذه الصورة قد أنفذ بالفعل ، ولكنه لم ينتج شيئاً ، ولن ينتج شيئاً، لأن ديوان وزارة المعارف كما هو ، لم يأخذ ولن يأخذ بالجد أمر اللامركزية هذه ، بل حرص وسيحرص دائماً على أن يضع إصبعه فى كل شىء ، ويضيق على النظار والمعلمين ، وإن أظهر التوسعة والاسماح . ولأن نظام المركزية قد طال عهده ، واشتد ضغطه على هذا الجيل القائم من النظار والمعلمين ، ففقدوا أو كادوا يفقدون ذوق الحرية والابتكار والشخصية العاملة التى تقدم عن بصيرة ، وتمضى فى حزم ، وثبتت على ما ترى ، ولا تفكر فيما عسى أن يقول المفتش ، وما عسى أن يقول المراقب ، وما عسى أن يقول اللوكيل ، وما عسى أن يصنع الوزير ، بعد أن يصور له هؤلاء الأمر كما يرونه هم لا كما هو فى الواقع ، ولا كما يراه المعلم أو الناظر الذى أمضاه .

فهذه علة مستعصية لا تعالج بالأناة والحوادة والرفق ، وإنما بعملية جراحية قد لا يكون الاقدام عليها يسيراً ولا ملائماً للظروف السياسية والاجتماعية . وأكبر الظن أن الزمن وحده هو الذى سيعالجها بما يكون من كر الغداة ومر العشى وبلوغ السن القانونية ، وإجراء دم جديد فى عروق الديوان لا عهد له بدنلوب ولا بتلاميذ دنلوب .

وُجُوهُ إِصْلَاحِ التَّعْلِيمِ

٢٦

والى أن يمضى الزمن حكمه الذى لا بد منه ، والذى قد يطول انتظاره وقد يقصر ، لا ينبغي أن تظل الدولة جامدة ساكنة لا تصنع شيئاً ، بل يجب أن تصنع شيئاً لتخفيف الشر إذا لم يتح لها استئصاله .

وأيسر ما يجب أن تصنعه الدولة لإصلاح الديوان من جهة ، وإصلاح الصلة بينه وبين المدارس من جهة ثانية ، وحماية الوزراء من التغير والتبديل الذى يفسد أمور التعليم من جهة ثالثة ، أن تستخير الله ، وتعتمد عليه ، وتقدم فى حزم وعزم على ثلاثة أشياء كلها عظيم الخطر ، بعيد الأثر فى إصلاح التعليم على اختلاف أنواعه ، لأنه يرد الثقة إلى نفس الناظر والمعلم ، ولأنه يضمن الاتصال والاستمرار فى سياسة التعليم ، ولأنه يجرى فى عروق الوزارة هذا الدم الجديد الذى أشرت إليه آنفاً ، والذى هو خليق أن يجدد نشاط الوزارة ويشيع فيها بعض ما تحتاج إليه من القوة والحياة .

فأما أول هذه الأشياء الثلاثة فهو إنشاء المجلس الأعلى للتعليم أو إعادته ، على أن تمثل فيه فروع التعليم كلها ، ومنها التعليم العالى بالطبع ، وعلى أن تمثل فيه عناصر ليست من وزارة المعارف ولكنها تتصل بالتعليم من قرب أو من بعد وتستطيع أن تشير فى أمره بالقيم من الآراء ، وعلى أن يكون من أهم اختصاصات هذا المجلس أن يشير على الوزير فى كل ما يقدم عليه من أمر خطير يمس التعليم ، وأن يؤلف من بين أعضائه لجنة دائمة تهىء له أعماله من جهة وتشير على الوزير فى الحياة التعليمية اليومية من جهة أخرى . وعلى أن يكون وحده - وهذا شىء ألع فيه أشد الإلحاح - المختص بتأديب المعلمين .

هذا المجلس إذا أنشئ ضمن لسياسة التعليم الاستمرار والاتصال وعصمها من التقلقل والاضطراب ، وكانت من مشورته على الوزير مادة صالحة تبصره وتضىء له السبل أمامه فيما يقدم عليه من أمر ، وفى وجوده إذ وجد إحياء لشخصية المعلمين ، واعتراف بشأنهم ، وإعلان لكرامتهم . فسيمثلون فى هذا المجلس فيشعرون بأن أمورهم إلى

أنفسهم ، وسيحاكم المخطئ منهم أمام هذا المجلس فيشعر المعلمون بأنهم يقضون فى أمورهم ، ويشعر المخطئ بالأمن والثقة والكرامة ، وليس هذا بالشئ القليل فى إصلاح نفس المعلم وإخراجه من اليأس إلى الأمل وليس هذا بالشئ الكثير على المعلم فقد قدمت فى غير هذا الفصل أن الدولة التى تطلب إلى المعلم أن ينشئ لها جيلا كريما يجب أن تشعر المعلم بأنه كريم على نفسه وعلى الناس .

وقد اقترح هذا النظام من الجامعة فيما أذكر على حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا قبله وأمضاه واستصدر به مرسوماً بقانون ، ولكن الوزارة التى جاءت بعده لم تمض هذا المرسوم بقانون . ومن أيسر الأشياء أن يعاد النظر فيه ، ورب ضارة نافعة كما يقال . فقد كانت وزارة المعارف إن صدقتنى الذاكرة أثبت أن تجعل تأديب المعلمين من اختصاص هذا المجلس حرصاً من الديوان - فيما أظن - على الاستئثار بالسلطان . وليس فى وجود هذا المجلس خير إذا لم يرد إليه هذا الاختصاص ، لأن ذلك هو الذى يرد الثقة إلى المعلم ، ويكفل له الكرامة ، ويشعره الأمن والإطمئنان .

والأمر الثانى الذى يحسن أن تقدم عليه الدولة ، معتمدة على الله ، هو أن تعيد تنظيم مراقبات التعليم . ولعل الله يفتح على وزارة المعارف فتدع هذا اللفظ السمج لفظ المراقبة وما يشتق منه إلى لفظ آخر سائغ سهل مقبول وهو لفظ الإدارة .

نقترح إذاً أن يعاد تنظيم إدارات التعليم على اختلافها ، فلا يستقل المدير أو المراقب بأمر إدارته أو مراقبته ، وإنما ينشأ له مجلس صغير تكون له رياسته ، على أن يؤلف هذا المجلس من بعض المعلمين فى الإدارة أو المراقبة ، ومن بعض العناصر البعيدة عن الديوان . ذلك أحرى أن يهون الأمر على المدير ، وأن يخفف عنه بعض التبعات ، وأن يشير عليه وعلى الوزارة عن بصيرة وعلم ، بما ينبغى الإقدام عليه أو الإحجام عنه .

ولنضرب لذلك مثلاً إدارة التعليم الثانوى . هذه الإدارة تنتفع من غير شك لو أُلِف لها مجلس صغير من خمسة أعضاء هم : المدير واثنان يمثلان الجامعة واثنان يمثلان التعليم الثانوى نفسه ، أحدهما مفتش والآخر ناظر أو معلم . فاللذان يمثلان التعليم الثانوى سيظهران المدير والوزارة على حاجة التعليم الثانوى وضروراته اليومية . واللذان يمثلان الجامعة سيظهران المدير والوزارة على ما يحتاج إليه التعليم العالى وينتظره من التعليم الثانوى وما قد يقترح من وجوه الإصلاح . وليس على الوزارة بأس من أن تقدم

على هذه التجربة عامًا أو عامين ، فإن رضيت عن نتائجها أصلاً من أصول النظام في الديوان ، وإلا ردت الأمر كما كان . وليس هذا الاقتراح جديداً بالقياس إلى ، وقليل مما أقترحه في هذا الحديث كله جديداً بالقياس إلى . وإنما هي آراء رأيتها دائماً ، وألححت فيها ، في المقالات والمحاضرات والأحاديث والتقارير ، ويتاح لي الآن أن أصوغ منها ومن غيرها مذهباً مطرداً مستقيماً مستقلاً في تنظيم الثقافة في مصر .

ليس هذا الاقتراح جديداً بالقياس إلى ، فقد اقترحته منذ سبع سنين في التقرير الذي قدمته إلى لجنة سياسة التعليم التي ألفها صاحب السعادة مراد سيد أحمد باشا حين كان وزيراً للمعارف ، والتي اجتمعت كاملة مرة واحدة لتسمع خطبة الوزير ، ثم اجتمعت بعض لجانها الفرعية مرات ، ولم تجتمع بعض لجانها الأخرى حتى تولى وزارة المعارف صاحب المعالي حلمي عيسى باشا فأهدى هذه اللجنة إلى النسيان .

وقد قلت في ذلك التقرير ما أثبتته هنا بنصه ليعلم القارئ أنه رأى لي قد طال تفكيري فيه ، واقتناعي به ، واعتقادي أنه حل مؤقت لمشكلة خطيرة من مشكلات التعليم الثانوي : وهي مشكلة الإدارة والاشراف . قلت في ذلك التقرير :

«إن بين الجامعة والتعليم الثانوي صلة طبيعية لا يستطيع باحث عن شؤون الجامعة أو عن شؤون التعليم الثانوي أن يجهلها أو أن يتغافل عنها . فالجامعة تستمد طلابها من تلاميذ المدارس الثانوية ، وإذا فمن أهم الأغراض التي ينبغي أن يقصد إليها من ينظم التعليم الثانوي أو يضع له سياسة ، أن يكون هذا التعليم بحيث يعد الشباب إعداداً حسناً لدخول الجامعة على اختلاف كلياتها والاستفادة من دراستها العالية .

ومن الحق أن طلاب التعليم الثانوي لا يذهبون جميعاً إلى الكليات الأربع^(١) بل منهم من يذهب إلى المدارس الخصوصية ، ومنهم من يضطربون في الحياة العملية بمجرد حصولهم على الشهادة الثانوية ، وكثير منهم من تنقطع به طريق التعليم قبل أن يبلغ هذه الشهادة فيضطر إلى أن يعمل ليكسب حياته .

ولكن كثرة المتخرجين من المدارس الثانوية يذهبون إلى الجامعة أو إلى المدارس الخصوصية ، فهم إذاً يهيئون أنفسهم للمضى في أنواع التعليم العالي مهما تختلف مناهجها وأغراضها فهي متفقة في أنها تعليم عال يجب أن يهيأ له الطالب تهيئة حسنة ،

(١) لم تكن مدارس التجارة والزراعة والهندسة قد ضمت إلى الجامعة في ذلك الوقت .

وأن يعد عقله ليكون من السعة والعمق والمثانة بحيث يستطيع أن يتلقى العلوم العالية فيثبت لها ، ويستطيع التصرف فيها ، آمناً مستفيداً . والذين يفرغون للحياة العملية يضطرون في حقيقة الأمر إلى هذا الفراغ وهم مكرهون عليه ، يودون لو أُتيح لهم المضى في الدرس ، ويتهزون ما يسبح لهم من الفرص ليتصلوا بالتعليم العالي . فمنهم من يحاول الانتساب في كلية من كليات الجامعة ، أو مدرسة من المدارس الخصوصية ومنهم من يتصل ببعض الجامعات الأوربية والأمريكية يتلقون من دروسها بطريق المكاتب ، ومنهم من يعيه هذا وذاك فيبذل ما يستطيع من قوة ليتم تعليمه ، معتمداً على القراءة في الكتب والمجلات ، والاختلاف إلى ما يلقي من المحاضرات العامة .

فطبيعة التعليم الثانوى إذن تهىء الطالب للمضى فى الدرس العالى ، وهى من هذه الناحية خليقة بعناية الجامعيين ، وخليقة أيضاً بأن يفكر الذين يضعون سياستها فى أن يمكنوها من أن تؤدى هذا الغرض على أكمل وجه ممكن .

هذا إلى أن هناك صلة أخرى بين الجامعة والتعليم الثانوى ليست أقل خطراً من هذه الصلة التى أشرت إليها . ففي الجامعة كلياتان تستمدان الطلاب من التعليم الثانوى كغيرهما من الكليات والمدارس العليا ، ولكنهما تمتازان بأنهما تهيئان هؤلاء الطلاب ليعودوا إلى التعليم الثانوى معلمين ، بعد أن كانوا فيه تلاميذ .

فالصلة بينهما وبين التعليم الثانوى أقوى وأشد ، فهما تأخذان منه ، وتردان إليه ، فيجب إذاً أن تكون عنايتهما بالتعليم الثانوى أشد جداً من عناية الكليات والمدارس الأخرى به . ولهايتين الصلتين نلاحظ أن الأسباب غير منقطعة فى أوروبا بين الجامعة والتعليم الثانوى . فالتعليم الثانوى جزء من الجامعة فى كثير من البلاد الأوربية ، بحيث متى أطلق اسم الجامعة فيها لم تفهم منه الكليات وحدها ، بل فهمت منه الكليات والمدارس الثانوية . وربما كانت الجامعة الفرنسية أصدق الأمثال وأقواها لهذه الفكرة . ففي فرنسا عدد من الجامعات تتألف كل جامعة منه من الكليات الأربع ومدرسة أو مدارس ثانوية ، حسب حاجة الاقليم الذى تقوم فيه الجامعة . والجامعة هى التى يؤدى الطلبة أمامها امتحان الشهادة الثانوية . وهذه الشهادة فى فرنسا درجة من درجات الجامعة كالليسانس والدكتوراه ، هى أول درجات الجامعة . وقد لا يكون النظام الإنجليزى ملائماً للنظام الفرنسى ، ولكن بين النظامين اتفاقاً واضحاً جداً من حيث إن الامتحان الذى يبيح للطلاب أن يقيّدوا أسماءهم فى الجامعات يؤدى أمام الجامعة

فى البلدان . ومن هنا يظهر أن فى حياتنا التعليمية ضعفاً ظاهراً كل الظهور ، مصدره أن الشهادة الثانوية وجدت فى مصر قبل أن توجد الجامعة ، فخیل إلى الذين كانوا يشرفون على سياسة التعليم أن هذه الشهادة شىء مستقل له قيمته الذاتية . فلما أنشئت الجامعة أصبحت هذه الشهادة مؤهلة للحاق بها دون أن يراعى ما يجب أن يتحقق من صلة بين ما تمثله هذه الشهادة من التعليم وما ىلقى فى الجامعة من الدروس .

فأول شىء تجب العناية به ، فيما أرى ، عندما نفكر فى وضع سياسة مستقيمة للتعليم إنما هو تحقيق الصلة المثينة بين الجامعة والمدارس الثانوية . ولما كان التعليم الثانوى قد وجد فى مصر وتكونت نظمه وسنته قبل أن توجد الجامعة ، وجرت العادة بأن يخضع هذا التعليم للسلطة المركزية فى وزارة المعارف مباشرة ، فليس من المعقول ولا من الممكن أن يفكر أحد فى أن يجعل التعليم الثانوى تابعاً للجامعة ، كما أن من المستحيل ، ومن المخالفة لطباع الأشياء ، أن يفكر أحد من أن يجعل الجامعة تابعة للسلطة المركزية التى تشرف على التعليم الثانوى من قرب ، وإنما يجب أن تمثل الجامعة فى إدارة التعليم الثانوى ، وأن تمثل وزارة المعارف فى إدارة الجامعة ، وأن تمثل الجامعة والتعليم الثانوى معاً فى إدارة معهد التربية الذى يخرج المعلمين بالفعل للمدارس الثانوية .

فأما وزارة المعارف فقد روعى تمثيلها فى الجامعة حين كون مجلسها ، وكذلك روعى تمثيل الجامعة والتعليم الثانوى فى معهد التربية ، ولم يبق إلا أن تمثل الجامعة نفسها وكليتا الآداب والعلوم بنوع خاص فى إدارة التعليم الثانوى .

والذى أراه أن إسناد إدارات التعليم فى اختلافها لرئيس واحد هو المراقب الذى يرجع فى سلطته إلى وكيل الوزارة ثم إلى الوزير قد لا يكون من الملائم لحاجة التعليم وترقيته فى عصر الانتقال الذى نحن فيه . وإنما السبيل المعقولة أن تسند إدارة التعليم على اختلاف فروعها إلى مجالس فنية تضع له الأنظمة ، وتشرف على تنفيذها ويكون المراقب منها مكان الرئيس . وإذا قبلت هذه الفكرة^(١) فينبغى أن يكون المجلس الفنى الذى يشرف على إدارة التعليم الثانوى ممثلاً للمعاهد التى تحتاج إلى التعليم الثانوى والتى يحتاج إليها هذا التعليم ،

(١) تقدمت هذه الفكرة شيئاً بفضل التشريع الذى استصدره الأستاذ نجيب الحلالى باشا فاشتركت الجامعة والوزارة فى شؤون السنة التوجيهية ولكن هذه خطوة قصيرة جداً يجب أن تطول وأن تتسع حتى تشمل التعليم العام كله .

فتمثل الجامعة، وتمثل المدارس الخصوصية فيه . وعلى هذا النحو يكون المجلس عالمًا في كل وقت بما يحدث من تطور في التعليم العالي ، فيلائم بينه وبين التعليم الثانوى ، وعالمًا في كل وقت بما يحدث من تطور في التعليم الثانوى ، فيهيء لهذا التطور حاجته في التعليم العالي .

ولنضرب لذلك أمثالا توضحه وتقيم الدليل على ضرورة التفكير فيه . فقد قدمنا أن الجامعة تشعر شعورًا واضحًا في جميع كلياتها بضعف الطلبة الذين ترسلهم إليها المدارس الثانوية . وهى تستطيع أن تدل على هذا الضعف ، ولعلها تستطيع أن تدل على أسبابه ، ولعلها تستطيع أن تعين على إزالة هذه الأسباب لو أن لها فى إدارة التعليم الثانوى رأيًا مطاعًا .

والجامعة مثلاً تريد أن تختار من الذين تخرجهم المدارس الثانوية أكفأ الطلاب وأقدرهم على الدرس . وسبيلها إلى ذلك إما ترتيب النجاح فى امتحان الشهادة الثانوية بحيث تقبل الناجحين حسب تفوقهم فى حظوظهم من الدرجات ، وإما فرض امتحان جديد على الطلاب .

والطريقة الأولى غير منتجة فى حقيقة الأمر فإن امتحان الشهادة الثانوية إنما يصلح مقياسًا لكفاية الطالب إذا كان هو نفسه صالحًا ، وهو لا يكون صالحًا إلا إذا كان التعليم الثانوى صالحًا من حيث نظمه ، والذين يقومون بالتعليم فيه .

وإذا كانت الجامعة والوزارة تشكان معًا فى صلاح التعليم الثانوى فهما تشكان بالضرورة فى صلاح الامتحان الثانوى مقياسًا للكفاية .

والامتحان الذى يمكن أن تعقده الجامعة ليس أحسن نتيجة من امتحان الشهادة الثانوية ، لأنه إن كان امتحانًا جامعيًا صحيحًا^(١) أضاع الطلبة وأوقع اليأس فى قلوبهم ، وإن كان امتحانًا عاديًا كالامتحانات التى سبقته لم تكن هناك حاجة إلى تكراره وإضاعة وقت الطلبة والممتحنين . لذلك اضطرت بعض كليات الجامعة إلى أن تعتمد على امتحان

(١) اشتركت الجامعة هذا العام فى امتحان التقسم الخاص للشهادة الثانوية بحكم النظام الذى وضعه نجيب الحلالى باشا . ومع أن الجامعة راعت فى وضع الأسئلة وفى التصحيح والمراجعة ظروف الانتقال وظروفًا أخرى لا تخفى على أحد فقد كانت النتيجة للدور الأول ثلاثين فى المائة فيما تقول الصحف .

الشهادة الثانوية ودرجات الطلاب فيه عندما تختار من تحتاج إليهم ، واضطرت بعض الكليات الأخرى إلى ألا تفرق بين المتقدم والمتأخر ، وأن تقبل الطلاب على السواء معتمدة على امتحانات النقل فيها .

وقد حاولت كلية الآداب فى أول الأمر أن تمتحن الطلاب قبل قبولهم ، فضاقت وزارة المعارف بهذا ذرعاً ، وأعلن وزير المعارف فى مجلس الجامعة أن هذا يفض من الشهادة الثانوية ، ووعد بأن تشترك الجامعة فى امتحان هذه الشهادات . ولكن هذا الاشتراك لم يتحقق إلا بطريقة ضئيلة لا تغنى شيئاً . فلو أن للجامعة رأياً فى إدارة التعليم الثانوى لأمكن اتقاء هذا كله .

وفى كليات الجامعة علوم كثيرة منها ما يدرس لأن حاجة الحياة المصرية تدعو إلى درسه ، ومنها ما يدرس لأن حاجة الحياة العقلية نفسها توجب العناية به . وقد وضعت برامج التعليم الثانوى ، وما زالت توضع ، على اعتبار أن التعليم الثانوى مستقل بنفسه لا يهيىء للجامعة .

وينشأ عن هذا أن يصل الطلاب إلى الكليات ، ويرغبون فى الاتصال ببعض الأقسام ، فإذا هم لم يهيأوا لها تهيئة ما ، فتضطر الكلية إما إلى إعدادهم إعداداً أولياً قبل قبولهم فى الأقسام وإما إلى قبولهم فى هذه الأقسام دون إعداد فيضيع وقتهم ووقت الأساتذة فى غير طائل .

ولهذا اضطرت كلية الآداب والحقوق والطب إلى اشتراط سنة إعدادية على الأقل قبل أن تبيح للطلاب بدء الدراسة الجامعية الصحيحة . وهذه السنة الإعدادية بعيدة كل البعد عن أن ترضى حاجات الكليات إلى طلاب مثقفين حقاً . فليس بدّ إذاً من أن تمثل الجامعة فى إدارة التعليم الثانوى لتتقى هذا الشر الكثير الذى يعرض التعليم الثانوى والتعليم العالى معاً للخطر .

والشئ الثالث الذى لابد من الاقدام عليه هو إصلاح المفتيش . وقد وقف الأستاذ نجيب الحلالى باشا فى تقريره وقفة عند إصلاح المفتيش ، فبين أن المفتش مثقل بالواجبات إنقالاً يمنعه من أدائها ، ويمنع عمله من أن يكون نافعاً مجدياً . ولكنه لم يمس بهذا الأمر إلى أقصاه ولم يزد على أن اقترح رفع عدد المفتشين حتى يلائم عدد المدارس . وهو بطبيعة الحال حريص على أن يفرغ المفتش لعمله فيؤديه فى أناة ومهل ، على أحسن وجه وأكمله وأنفعه . وأظن أنه لا يخالفى فى أن زيادة عدد المفتشين وحدها لا تكفى لتحقيق

هذه الغاية ، وما دام المفتش مقيمًا فى القاهرة منتقلا فى الأقاليم للتفتيش فسيكون عمله ناقصًا دائمًا . ولم يقف الشر عند هذا النقص بل سيتجاوزه دائمًا إلى سيئات أخرى ، منها ما يتصل بالتعليم ومنها ما يتصل بالأخلاق ، ومنها ما يتصل بالاقتصاد .

إذا أقام المفتش فى القاهرة فسيعتقد أن عمله الأساسى فى الديوان ، وسيرى نفسه موظفًا بيروقراطيًا ما أقام فى القاهرة ، وفتيًا ما طوف فى الأقاليم . وسيكون موزعًا بين هاتين الخصلتين من خصال العمل ، وأكبر الظن أنه لن يحسن هذه ولا تلك .

ولكن هذا أهون الشر وأيسره . فانظر إلى شر آخر ليس هينًا ولا يسيرًا ، ولكن استكشافه والوقوف عليه يحتاجان إلى شيء من التروية والتفكير ، لأنه يتصل بدخيلة النفس وسر الضمير . ذلك أن المفتش الذى ينتقل من القاهرة إلى أى مدينة من مدن الأقاليم يشعر بمجرد سفره من القاهرة بأنه قد استحال شخصًا آخر ، وبأنه منذ أخذ القطار وهو يريد التفتيش قد أسبغ على نفسه أو أسبغت عليه الوزارة سلطانًا جديدًا يجب أن يجعله مهيبًا رهيبًا . وأن يضاعف شخصيته ويضخمها حتى تملأ عين المعلم ونفسه . فهو متكبر برغمه لأنه سافر للتفتيش ، وسافر من العاصمة ، وسافر وقد تكمص الوزارة كلها ! ولا تظن أن المفتش منفرد بهذا التقدير لنفسه والغلو فى إكبار شخصيته ، بل المعلم يشاركه فى هذا أيضًا . فقد فطرنا على إكبار العاصمة وإكبار الديوان وإكبار الذين يفدون من العاصمة ممثلين للديوان ومكلفين للتفتيش باسم الديوان .

المفتش كبير فى نفسه كبير فى نفس المعلم ، ولكنه كبر يختلف فى طبيعته اختلافًا شديدًا ، ويؤدى إلى شر النتائج وأبغضها .

كبر المفتش فى نفسه غرور ، لأنه لا يعتمد إلا على أغراض باطلة . قد كان بالأمس معلمًا أو ناظرًا ، وكان يهاب المفتشين ، ويشفق منهم ، ويمكر بهم ، فلما أصبح مفتشًا لم يتغير فى نفسه شيء ، وإنما تغير منصبه وتغير وضعه ، فجاءه كبره فى نفسه من خارج لا من داخل ، من العاصمة التى يقيم فيها ، ومن الديوان الذى يختلف إليه ، ومن السلطان الذى يمثل له .

وكبر المفتش فى نفس المعلم خوف وإشفاق ، وشك وارتياب ، لأن المفتش يمثل الوزارة وسلطانها ، ولأن المفتش يمثل هذا التقرير الذى سيرفع بعد حين إلى الوزارة ، وفيه ملاحظات أخص ما توصف به أنها لم تصدر عن الأناة والتثبت ، ولا عن الروية

والتبصر ، وإنما صدرت عن العجلة والاسراع ، وعن طائفة من العواطف تتصل بالحب والبغض ، وبالأنس والتفور ، أكثر مما تتصل بالتعليم ومصالح التعليم .

وإذا فلن يكون التفتيش تعاوناً بين المدرسة والمفتش ، وإنما هو مراقبة من تسلط على من تضطره الظروف إلى أن يخضع لهذا التسلط . وإذا فلن يكون قوام التفتيش تبادل الحب وتبادل الاحترام ، والاشتراك فى تقدير التعليم والنصح له ، وإنما سيكون قوامه تكلف السلطان وتكلف الطاعة وتكلف المجاملة بين ذلك ، وفى النفوس ما فيها ، والضماير منطوية على ما هي منطوية عليه . ونتيجة هذا كله فى التقرير الذى سيظهر بعد حين وفيه ما فيه . أضف إلى هذا كله أن أسرة المفتش فى القاهرة ، فحياته فى القاهرة لا فى محل عمله ، ولا فى محل قريب من محل عمله . وإذا فسرى نفسه دائماً على سفر ، وسيعمل عمل المسافر لا عمل المقيم . وعمل المسافر قد يكون مضيقاً بغيضاً ، ولكنه قد يكون موافقاً محبباً إلى النفس ، وربما جمع بين الأمرين .

فالمفتش المسافر بعيد عن أسرته ولعله كان يؤثر القرب منها فى هذا الأسبوع ، فذلك يضايقه ويغيظه . ولكن المفتش المسافر قد يكون فى الصعيد أثناء الشتاء ، وفى الإسكندرية حين يشتد القيظ ، فذلك قد يسره ويرضيه . وليست أجهل أنه قد يكون فى الصعيد أثناء القيظ ، وفى الإسكندرية أثناء البرد ، ولكن ذلك يخرج على كل حال عن طوره الطبيعى ، ويجعله فى وضع غير عادى ولا مألوف .

والمفتش بعد هذا كله مسافر على نفقة الدولة ، فهو يتقاضى أجراً على السفر كما يتقاضى أجراً على العمل . وقد يكون المفتش مترقياً فلا تكفيه نفقات السفر ، وإذا هو مضطر إلى أن يتفق من صلب مرتبه ليؤدى عمله . وقد يكون المفتش مقتصدًا ، وإذا هو يدخر من نفقات السفر ما يجتمع له آخر العام ، فيمكنه من أن يرفه على نفسه وعلى أسرته أو من أن يدخر له ولها ما ينفع حين تكون الإحالة على المعاش .

وكل هذا يخرج المفتش عن طوره الطبيعى ، ويحمله على أن يفكر فى غير عمله ، وعلى أن يستقبل هذا العمل بنفس ليست فارغة له ولا مقصورة عليه .

والغريب أن كل هذه المعانى أوليات ليست محتاجة إلى جهد أو إلى فضل من التفكير لتظهر واضحة جليلة ! والغريب أيضاً أنها ليست كل شيء ، بل هي بعيدة كل البعد عن أن تكون كل شيء . وهناك معان أخرى ليست أقل منها دلالة على أن انتقال المفتشين للتفتيش من العاصمة ومن الديوان العام يخرجهم عن أطوارهم ويجعل إقبالهم على أعمالهم

قليل النفع إن لم يكن محقق الضرر . وأكبر الظن أن الوزارة قد شعرت بهذا كله ، وقدرته وفكرت فيه ، ولكنها لم تطبّ له إلى الآن ، والطب له مع ذلك سهل . فما الذى يمنع أن نقسم مصر بالقياس إلى التعليم العام وإلى التعليم الفنى إلى مراكز يستقر فيها المفتشون استقراراً كما قسمت مصر هذا التقسيم بالقياس إلى التعليم الأولى ؟

سيقال إن انتشار التعليم الأولى وكثرة مدارسها ، وانتشارها فى القرى ، وإبعادها حتى تبلغ أحياناً أقصى الريف شرقاً وغرباً ، كل ذلك يجعل إقامة المفتشين على هذا التعليم الأولى فى القاهرة سهلاً وحملاً . وهذا حق . ولكن من الحق أيضاً أن مدارس التعليم العام والتعليم الفنى منتشرة فى أقطار مصر كلها ، هى منتشرة فى المدن لا فى القرى ، وإذا فمن اليسير أن يقيم المفتشون فى القاهرة ، وأن ينتقلوا فى الأقاليم لزيارتها .

ولكن المهم هو أن نعرف أيهما أحب إلى الوزارة وأثر عندها : الترفيه على المفتشين أم العناية بالتعليم والاقتصاد فى أموال الدولة ؟ فإن تكن الوزارة تؤثر الترفيه على المفتشين وإمتاعهم بالإقامة فى العاصمة والاختلاف إلى الديوان العام فلا حديث لنا معها ، لأننا نتحدث مع وزارة تعمل للشعب لا للأفراد ، وللمصلحة لا للأشخاص . وإن كانت الوزارة تؤثر العناية بالتعليم على كل شيء ، فهذه العناية تقتضى أن يقيم المفتشون بالقرب من المدارس التى يكلفون تفتيشها . ذلك أخرى أولاً أن يوفر على الدولة مالا كثيراً لا لتنفقه فى المرافق الأخرى بل لتنفقه على التعليم نفسه . وذلك أخرى ثانياً أن يطهر نفوس المفتشين من الكبرياء ، ويرى نفوس المعلمين من الاشفاق ، ويقرب الآماد والمسافات المادية والمعنوية بين أولئك وهؤلاء ، ويحقق بينهم تعاوناً لا يقوم على التسلط والاشفاق ، وإنما يقوم على المعاشرة والمخالطة وما ينشأ عنهما من المودة والمجاملة اللتين قد تنتهيان إلى الحب والاحياء ، وذلك أخرى آخر الأمر أن يفرغ المفتش للمدرسة أو المدارس التى يفتشها ، فيصبح عاملاً فيها لا متسلطاً عليها ، وشريكاً لنظارها ومعلمها فى العمل والتبعات لا مسيطرًا عليهم ، تسبقه النذر إليهم بالزيارة بين حين وحين .

وقد كانت وزارة المالية - إن صدقتنى الذاكرة - تسير سيرة وزارة المعارف فتجمع المفتشين فى الديوان ، ثم بدا لها فأقرت المفتشين فى الأقاليم . ولست متبعاً لأمر وزارة المالية بنفس الدقة التى أتبع بها أمور وزارة التعليم ، ولكنى أرجو أن تكون وزارة المالية قد ثبتت على هذا النظام ، وأرجو على كل حال أن تتخذ وزارة المعارف أصلاً من أصول سياسة التعليم فيها ، وفى ذلك منافع لم أحص منها إلا أقلها وأيسرها .